

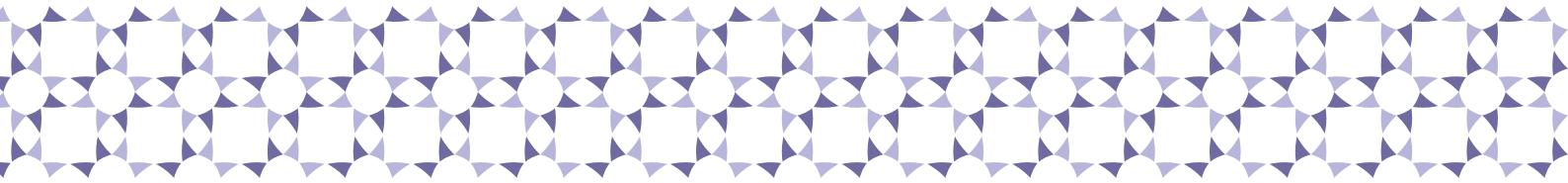
نبحر معاً
في عالم الأعمال

التقرير
السنوي
2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ اَعْمَلُوا فَاَسِيْبِي اللّٰهُ عَمَلِكُمْ وَمَنْ سُوْلَهُمْ وَالْمُؤْمِنُوْنَ

صَلَّوْا اِنَّ اللّٰهَ الْعَظِيْمَ

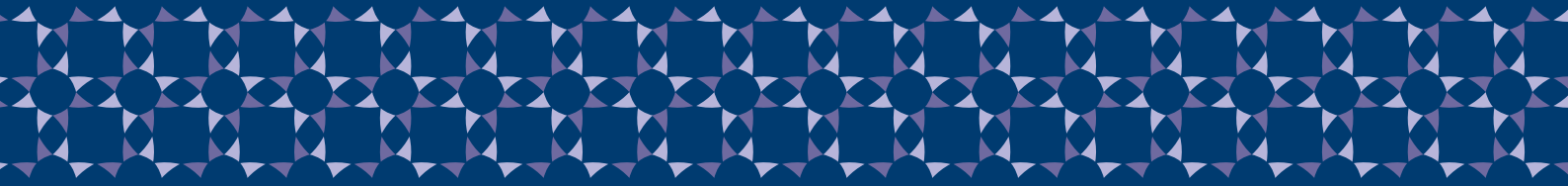


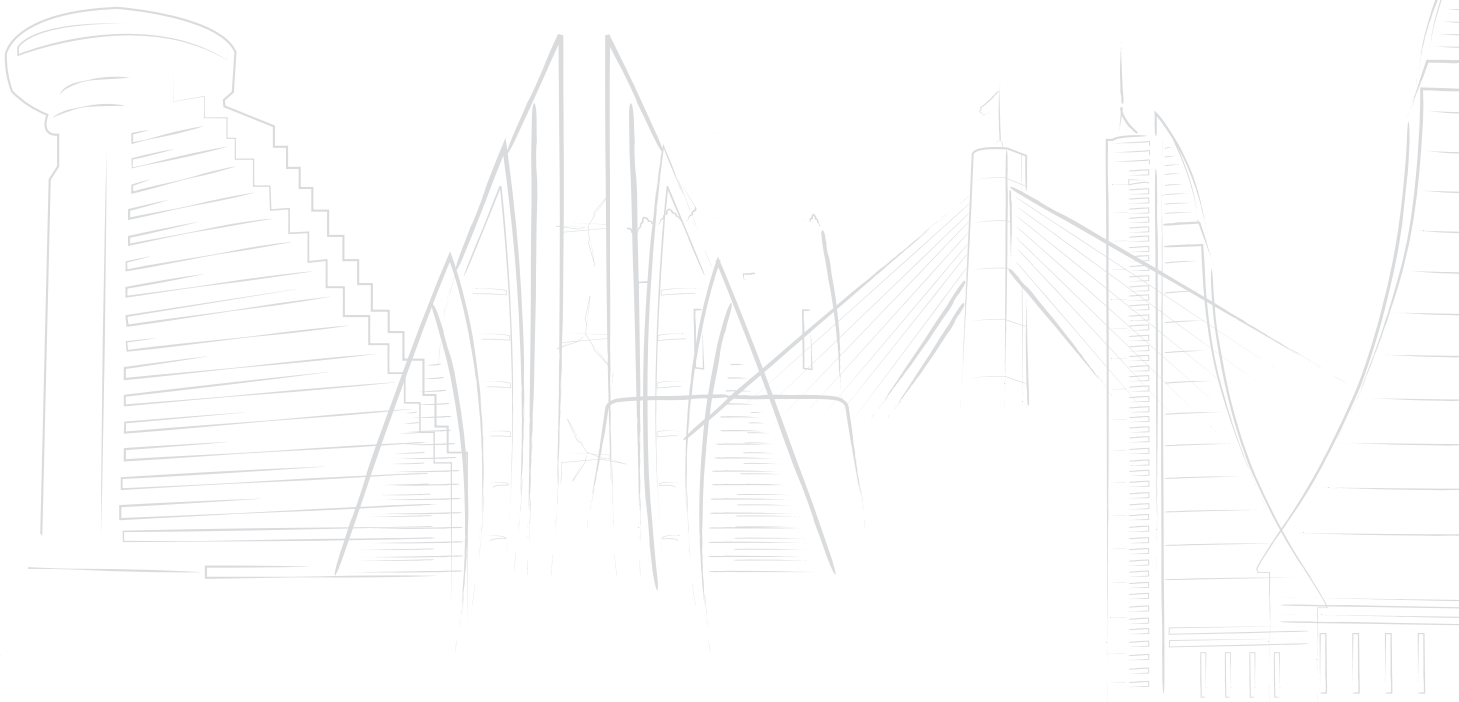
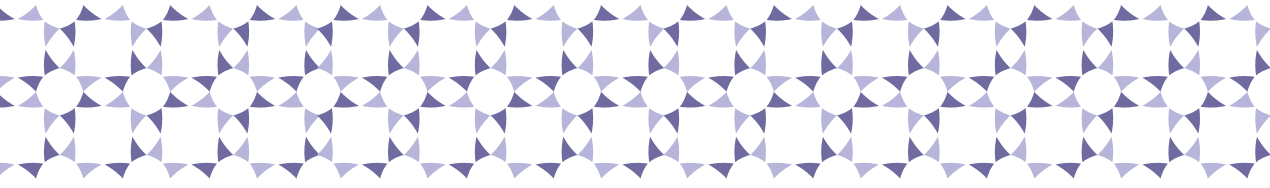


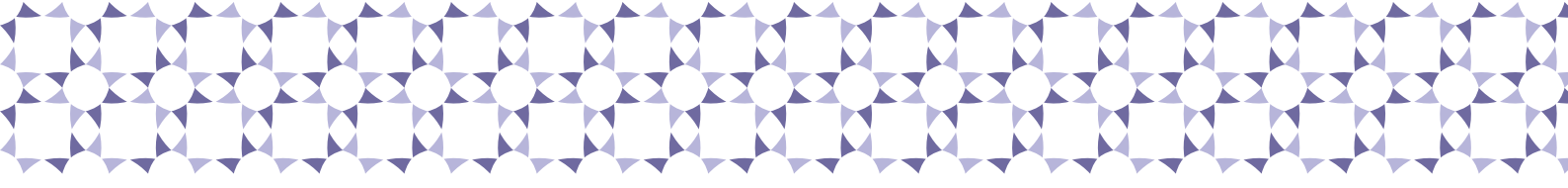
صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء



حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين







صفحة المحتويات

06	كلمة رئيس مجلس الإدارة
08	كلمة الرئيس التنفيذي
10	الرؤية، الرسالة والقيم الأساسية
12	أعضاء مجلس الإدارة
16	تقرير مجلس الإدارة
38	اللجان الدائمة بالغرفة
50	إدارة خدمة العملاء
52	التقرير المالي



كلمة سعادة الرئيس

” إن الحدث الأبرز خلال هذا العام 2020، والأكثر صدمة للاقتصاد العالمي خلال القرن الحالي هو التراجع الملحوظ والغير مسبوق لأغلب القطاعات الاقتصادية حول العالم جرّاء انتشار الجائحة العالمية ”كورونا“، وهو ما تطلب منا في ”غرفة البحرين“ كممثلين عن القطاع الخاص، ضرورة التعامل مع هذه الجائحة بصورة احترافية مستعينين بأفضل الخبرات الدولية والعربية، مسخرين جُلّ طاقتنا وقدرتنا لتعريف ومساعدة القطاع الخاص بسبل امتصاص هذه الصدمة ومواكبة التغييرات والتداعيات غير المسبوقة التي لحقت بهم بعد انتشار الجائحة، ومحاولة تحقيق الاستدامة والنهوض بكافة قطاعات الأعمال.“

سمير عبدالله ناس
رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة الأفاضل أعضاء الجمعية العمومية المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن إخواني وأخواتي أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، يسعدني أن أعرض عليكم التقرير السنوي لعام 2020، والذي يعتبر التقرير الثالث في إطار الدورة الحالية لمجلس إدارتكم والذي يغطي ما حققته الغرفة من أعمال وإنجازات على مدى العام الفائت، وأنتهز هذه الفرصة لأرفع باسمكم جميعاً أسمى آيات الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على دعمهم المتواصل لأعمال وأهداف الغرفة ومساندتهم لتطلعات القطاع الخاص، والشكر موصول لكافة الجهات والهيئات والوزارات الحكومية لتعاونهم معنا في شراكة التكامل بين القطاعين العام والخاص، ولكل أعضاء الغرفة والجمعية العمومية جزيل الشكر والتقدير على تفاعلهم الإيجابي مع أنشطة وأعمال الغرفة خلال هذا العام الاستثنائي.

لقد فقدت مملكة البحرين خلال العام الماضي صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء، القائد والداعم الأول للاقتصاد البحريني، فقد كان سموه رحمه الله حاملاً لمهوم التجار، داعماً لمسيرة الإصلاح، وموجهاً عظيماً لصياغة الرؤية الاقتصادية الحديثة التي تتطلع لتنويع مصادر الدخل، وستظل أعماله وإنجازاته راسخة تمثل نموذجاً يحتذى به في القيادة والبذل والعطاء. كما لا ننسى لسموه رحمه الله مواقفه العظيمة والمشرفة تجاه تعزيز دور القطاع الخاص البحريني بهدف رفع مساهمته من جانب، وتجاه الغرفة بشكل خاص من جانب آخر حيث حظيت الغرفة على مكانة عالية من اهتمامات سموه وكان يكن لها الدعم الكبير والدائم. كما تجلت حكمته وبراعته في مختلف المواقف. لقد رحل - رحمه الله - بعد مسيرة حافلة بالإنجازات قضاهها في خدمة بلاده بكل تفاني وإخلاص، وكُرس جُل أعماله للمساهمة في نهضة الاقتصاد الوطني، وساهم في قيادة عجلة التنمية التي صاغت تاريخ البحرين الحديث.

إن الحدث الأبرز خلال هذا العام 2020، والأكثر صدمة للاقتصاد العالمي خلال القرن الحالي هو التراجع الملحوظ وغير المسبوق لأغلب القطاعات الاقتصادية حول العالم جزاءً انتشار الجائحة العالمية "كورونا"، وهو ما تطلب منا في "غرفة البحرين" كممثلين عن القطاع الخاص، ضرورة التعامل مع هذه الجائحة بصورة احترافية مستعنيين بأفضل الخبرات الدولية والعربية، مسخرين جُل طاقتنا وقدرتنا لتعريف ومساعدة القطاع الخاص بسبل امتصاص هذه الصدمة ومواكبة التغييرات والتداعيات غير المسبوقة التي لحقت بهم بعد انتشار الجائحة، ومحاولة تحقيق الاستدامة والنهوض بكافة قطاعات الأعمال.

لقد كان العام الماضي 2020 عاماً استثنائياً على مختلف الأصعدة، فقد رمت هذه الجائحة بثقلها على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد المحلي بشكل خاص، وأثرت على القطاعات الاقتصادية بدرجات مختلفة ومتفاوتة، ولكنها من جانب آخر أثبتت أننا محظوظين لأننا تحت راية قيادة حكيمة وبصيرة قادرة على إدارة الأزمات، وسبّاقة لحل المعضلات، كما تجلت أسمى صور التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص خلال هذا العام وأسفرت عن تقديم الحزم المالية ومضاعفة صندوق السيولة وغيرها من المبادرات التي قدمتها الحكومة والتي كان لها دور كبير في إنقاذ الشارع التجاري والمحافظة على مكتسبات الاقتصاد الوطني وامتصاص الضرر وتقليل حجم التداعيات السلبية التي تراكمت على التجار البحريني.

إن غرفة البحرين سعت ومنذ اليوم الأول لظهور آثار هذه الجائحة في السوق البحريني إلى رصد مستوى الضرر الذي وقع على أصحاب الأعمال، واستكشاف التحديات التي خلقتها الأزمة وتحليلها وتقديم الحلول المبتكرة التي تخدم كل مرحلة زمنية، وقد أسفر ذلك عن إعداد دراسة حول التداعيات المحتملة في وقت مبكر من الأزمة (فبراير 2020) ورفع المرئيات للحكومة الموقرة حول الآثار المحتملة للجائحة في ذلك الوقت، حيث تبني الجانب الحكومي مشكوراً التوصيات المدرجة في دراسة الغرفة، وهنا لابد أن نسجل كلمة شكر وعرمان لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى رئيس الوزراء، على الاحترافية التي قاد بها المملكة في ظل جائحة كورونا وإلى اللجنة الوطنية لمكافحة كورونا وإلى الصفوف الأمامية، والتي كان لها الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في التقليل من آثار الجائحة وذلك بتوجيهات سامية من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه.

كما اهتمت الغرفة برفع درجة إلمام أعضائها ووعيهم بمدى خطورة الجائحة، وذلك عبر إصدار 6 تقارير اقتصادية متخصصة واستطلاع آراء أعضاء الغرفة الكرام حول مدى تضررهم من الجائحة بإطلاق استبيانين أحدهما في يونيو والآخر في سبتمبر، ناهيك عن الاهتمام بالاستعانة بزوي الخبرة والاقتصاديين لتقديم ورش عمل ومنتديات اقتصادية، لمساعدة رواد الأعمال والمهتمين على تبني الحلول المبتكرة بما يضمن استدامة منشأتهم التجارية.

وفي الختام، فإننا نتطلع أن يكون العام 2021 هو عام إعادة البناء والتعافي، ونأمل أن يكون كذلك العام الذي يستطيع من خلاله أعضاؤنا الكرام تجاوز التحديات التي واجهتهم بكل سهولة ويسر والاستعداد لمرحلة قادمة، مستفيدين كذلك من كل الفرص والدروس التي أنتجتها الجائحة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،



كلمة الرئيس التنفيذي

” إن تقييم مسيرة الغرفة وإنجازاتها طيلة السنة الماضية، هو أمر ننشده ونتطلع إليه، وننظر إلى هذا التقييم بكثير من الأهمية والاهتمام من منطلق العائد الإيجابي لتقييم أي عمل، ونحن طالما ننشد الارتقاء بمسيرة هذه المؤسسة العريقة والدفع بها إلى ما يطمح ويتطلع إليه القطاع التجاري، خاصة في هذه المرحلة التي نشهد فيها تحولات على صعيد العمل الوطني بمختلف مساراته ومستجدات طرأت على الساحة المحلية والعالمية.“

شاكر إبراهيم الشتر
الرئيس التنفيذي

حضرات السادة الأفاضل أعضاء الجمعية العمومية المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

ببسرني أن أقدم بالغ شكري وتقديري لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة الموقر على ما يبذونه من اهتمام ومتابعة وتعاون مع الجهاز التنفيذي والإداري وهو تعاون مثمر وملموس دفع بهذه المؤسسة إلى أن تكون جديرة بتمثيل أعضائها والمجتمع التجاري البحريني، مما مكن الغرفة من تحقيق الكثير من الانجازات بالرغم من الظروف الاستثنائية التي مرت بها مملكة البحرين وجميع دول العالم خلال عام 2020 نتيجة تداعيات جائحة كورونا، كما أتقدم بالشكر والتقدير العميق إلى كافة أعضاء الكادر الوظيفي بالغرفة على ما بذلوه من عمل مخلص وجاد طيلة الفترة الماضية، حيث أثبت هذا الكادر مقدرته وكفاءته في أداء المهام المنوطة به لما يتمتع به من مسؤولية عالية وجد واجتهاد في سبيل خدمة مجتمع الاعمال البحريني.

أن عام 2020، كان عاماً استثنائياً بكل المقاييس، لذلك كان هدف الغرفة خلالها عمل الغرفة هو التقليل قدر الإمكان من التداعيات الاقتصادية التي أوجدتها الجائحة على القطاع الخاص، وقد كان للجهاز التنفيذي والإداري بالغرفة دوراً كبيراً في الاستجابة لسياسات مجلس الإدارة بتمكين القطاع الخاص البحريني من تجاوز الاثار السلبية التي القت بظلالها على جميع القطاعات الاقتصادية من خلال اقتراح الحلول والمعالجات والتوصيات، ومع ذلك فقد واصلنا العمل على تنفيذ خطة عمل الجهاز الإداري التي ارتكزت على تحقيق اهداف واستراتيجية مجلس الإدارة وعلى تطوير النظم الإدارية والفنية وتنمية الموارد المالية مع إبراز دور الغرفة وأنشطتها إعلامياً والعمل على تعزيز العلاقات الدولية مع تعزيز البنية التحتية للغرفة للارتقاء بكفاءة الخدمة المقدمة للسادة الاعضاء والتواصل المستمر معهم عبر كافة الوسائل بالإضافة الى تعزيز الدور الفاعل للدراسات والبحوث مع المساهمة في سن التشريعات والقوانين المتوائمة مع متطلبات الصالح العام.

وايماناً منا بمبدأ المشاركة في اتخاذ القرار ولتحقيق أحد اهم اهدافنا بالتواصل المستمر مع الأعضاء بكافة الطرق والتشاور معهم، وعلى الرغم من انتشار الجائحة عكفنا على القيام بزيارات ميدانية منظمة الى التجار لرصد همومهم والتحديات التي تواجههم، وعلاوة على ذلك تم تنظيم عدد 9 مجالس افتراضية خاصة بالقطاعات الخاصة باللجان والتي هدفت لتقريب وجهات النظر بين الجميع حول كافة المواضيع التي تهم الشارع التجاري. من جهة أخرى قامت الغرفة بالأخذ بكافة الملاحظات والشكاوى والاستفسارات التي وردت إليها من أعضائها حيث نجحت في التوصل الى حلول مناسبة لـ 63% من إجمالي الشكاوى الواردة. كما تابعت الإدارة التنفيذية تنظيم الورش التعريفية بالأنظمة والقوانين الجديدة والمستحدثة مع الاستمرار بتقديم النشرة الاقتصادية الشهرية التي قدمت لأعضاء الغرفة معلومات تتعلق بالوضع الاقتصادي المحلي والإقليمي بالإضافة الى 5 إصدارات خاصة تعلقت بالتداعيات الاقتصادية لإفابروس كورونا على القطاع الخاص، كما تم تنظيم عدد من المنتديات وورش العمل الافتراضية التي تناولت عدداً من المواضيع التي تهم القطاع الخاص وهدفت الى النظر في ضرورة استدامة التاجر المحلي وتشجيعه على النجاح، وواصلنا في تطوير المنظومة الالكترونية للغرفة وتوفير البنية التحتية اللازمة لها، استعداداً لتدشينها خلال عام 2021.

إن تقييم مسيرة الغرفة وإنجازاتها طيلة السنة الماضية، هو أمر ننشده ونتطلع إليه، وننظر إلى هذا التقييم بكثير من الأهمية والاهتمام من منطلق العائد الإيجابي لتقييم أي عمل، ونحن طالما ننشد الارتقاء بمسيرة هذه المؤسسة العريقة والدفع بها إلى ما يطمح ويتطلع إليه القطاع التجاري، خاصة في هذه المرحلة التي نشهد فيها تحولات على صعيد العمل الوطني بمختلف مساراته ومستجدات طرأت على الساحة المحلية والعالمية، فإنه يتعين علينا أن نهتم جميعاً بدعم هذه المسيرة من خلال التقييم الموضوعي المستمر لتعظيم الايجابيات وتفاذي السلبيات، فالكامل لله وحده، كما إن تطلعنا إلى خدمة القطاع التجاري الذي نتشرف بتمثيله لا حدود له وطموحنا لا سقف له، ومهما حققنا من انجازات فإننا نطمح دائماً للأفضل وللمزيد.

وفي الختام، أود أن أؤكد على دور أعضاء الجمعية العمومية لهذه الغرفة العتيقة والعريقة، فنحن ننشد تعاون الأعضاء وتجاوبهم من خلال التفاعل والتواصل مع هذه المؤسسة التي تمثلهم وحرصاً جداً على أن تكون فعلاً جديرة بهذا التمثيل، وهذا التعاون الذي نتطلع إلى الوصول به إلى الغايات المرجوة والنتائج المستهدفة يتمثل في مدنا بأفكار أعضاء الغرفة ومقترحاتهم، بل وحتى انتقاداتهم البناءة، فنحن نرحب بها ونتقبلها براحبة صدر ونرى بأنها من الأهمية التي من شأنها أن تعزز من مسيرة الغرفة، كما أن حضوركم ومشاركاتكم الإيجابية لفعاليات الغرفة من ندوات واجتماعات وورش عمل، لاشك أنه أمر سيخدم توجهاتنا وتطلعاتنا فيما يحقق مصلحة قطاعنا التجاري والاقتصادية، ونتطلع بتفاؤل الى خطوات أخرى جديدة متقدمة على هذا الطريق خلال الفترة المتبقية من عمر هذه الدورة أن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الرؤية، الرسالة والقيم الأساسية

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني والصوت المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراققتها الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كمأ ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي التي مرت بها البحرين و شهدها العالم على مر السنين، وتعاظم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الإقتصاد الوطني. وتؤدي الغرفة دورها الريادي والوطني من خلال مجلس إدارتها المنتخب من قبل الشارع التجاري، وأذرعها الممتدة المتمثلة بلجانها القطاعية المختصة والتي تمثل مختلف القطاعات الإقتصادية المساهمة تحت مظلة العريضة للقطاع الخاص البحريني، بالإضافة إلى اللجان المشتركة مع الجهات المختلفة والعديد من مجالس الأعمال المشتركة مع القطاع الخاص في البلدان الأخرى، إلى جانب جهازها التنفيذي والإداري الذي يضم مختلف الإدارات والمراكز المتخصصة، ويشكل جميع ذلك وغيره كياناً متكاملًا ومتربطاً من أجل تقديم الخدمات المختلفة والقيام بدورها المعني. لذلك فإن الغرفة وفي هذا الإطار تقوم بالدفاع عن هموم ومصالح القطاع الخاص وتعمل على إبداء مواقفها من كل القضايا التي يمكن أن تؤثر على نشاط وحيوية هذا القطاع والعمل على تقديم واقتراح مخرجات الحلول لمشاكله والتحديات التي تواجهه بالتعاون والتنسيق والشراكة والحوار المباشر مع مختلف الجهات وكذلك الهيئات الرسمية المعنية، بالشكل الذي يسهم في مساعدة القطاع الخاص على تجاوز أزماته أو الحد من تأثيراتها السلبية ورفع قدراته وإمكانياته وزيادة نسبة مساهماته في تحسين وتنمية وتطوير الوضع الإقتصادي والإجتماعي لمملكة البحرين.

الرؤية

أن تكون الصوت القيادي لمجتمع الأعمال،
وشريك مؤثر في صنع القرار الإقتصادي

الرسالة

تمثيل القطاع الخاص والقيام بدور مؤثر
في حماية مصالحه

بيان الرسالة

أعضائنا يستحقون منظمة كفؤة سريعة
الاستجابة تتسم بأداء عالي، منظمة
تعاونهم، وتساعدهم على النمو والنجاح
وحماية مصالحهم.

القيمة المقدمة

منظمة يقودها طاقم من الموظفين
الموهوبين الملتزمين اللذين يسعون إلى
تقديم أفضل الخدمات والمساعدة في
الحاضر والمستقبل.

الشعار

شريكك في عالم الاعمال

القيم الأساسية

الجرأة

ندرك في الغرفة التحديات التي نواجهها في القطاع الخاص وهذا يستلزم منا أن نكون جريئين ، وأن نتخذ الإجراءات والقرارات والتعامل مع التحديات ، وأن نستجيب للتغيير، وتحقيق النتائج الإيجابية لأعضائنا.

الشفافية

من ضمن القيم الأساسية لكل منا؛ البوصلة الأخلاقية هي منهجنا في إدارة مسؤولياتنا، نحن ملتزمون لأعضائنا بذلك وحريصون على كسب ثقة السوق التجاري واحترامهم فيما نقوم به.

الالتزام

ضروري لكل منا لتتمكن من التعامل مع التحديات التي نواجهها جميعاً حالياً ومستقبلاً.

الولاء

نحن نعمل لمؤسسة واحدة، الغرفة. لا لشخص أو جهة معينة. ملتزمون للإخلاص للغرفة وأعضائها.

الابتكار

اليوم هو المحرك الرئيسي للاقتصاديات القوية والمؤسسات الرائدة في العالم، ونحن بحاجة لتبنيّه والعمل على التغيير في الغرفة.

الشمولية

نحن ملتزمون بمساعدة جميع أعضائنا بصرف النظر عن الحجم والقطاعات والجنس والطائفة، فالتحديات التي تواجهنا تجمعنا وتوحدنا.

أعضاء المكتب التنفيذي



السيد **سمير عبدالله ناس**
رئيس مجلس الإدارة



السيد **محمد عبد الجبار الكوهجي**
النائب الثاني لرئيس الغرفة



السيد **خالد محمد نجيب**
النائب الأول لرئيس الغرفة



السيد **وليد إبراهيم كانو**
نائب الأمين المالي



السيد **عارف أحمد هجرس**
الأمين المالي



السيد **محمد فاروق المؤيد**
عضو المكتب التنفيذي



السيد **باسم محمد الساعي**
عضو المكتب التنفيذي

أعضاء مجلس الإدارة



الشيخة هند بنت سلمان آل خليفة
عضو مجلس الإدارة



السيد خالد راشد الزياني
عضو مجلس الإدارة



السيد عبدالحسين خليل ديواني
عضو مجلس الإدارة



الدكتور وهيب أحمد الخاجة
عضو مجلس الإدارة



السيد رامز محمد العواضي
عضو مجلس الإدارة



السيد جميل يوسف الغناه
عضو مجلس الإدارة



السيدة سونيا محمد جناحي
عضو مجلس الإدارة



السيد أحمد عبدالله بن هندي
عضو مجلس الإدارة



السيد عبدالحكيم ابراهيم الشمري
عضو مجلس الإدارة



السيد أحمد صباح السلوم
عضو مجلس الإدارة



السيدة بتول محمد داداباي
عضو مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

شكل عام 2020 العام الثالث من عمر الدورة " 29 " لمجلس الإدارة، سنة استثنائية بكل المقاييس، في ظل تداعيات جائحة كورونا، التي ألقت بظلالها على القطاع الخاص وفرضت عليه مجموعة من التحديات ليس في مملكة البحرين فحسب، بل في معظم دول العالم، فجميع اقتصاديات الدول قد تأثرت سلباً بتداعيات الجائحة، وتسبب انتشارها في الإضرار بالاقتصاد العالمي، وإحداث خلل في أسواق الطاقة والعملات والسلع والمواد الاستهلاكية والإنتاجية والطيران وغيره، وقد تأثرت جميع قطاعات الأعمال في المملكة بتداعيات الأزمة، وكذلك من الإجراءات الاحترازية التي اتخذت لمواجهة انتشار الفيروس، وخصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توقف نشاط بعضها وتراجع نشاط بعضها الآخر، وقد حرصنا في غرفة البحرين وفي إطار دورنا الريادي والمحوري كممثل عن القطاع الخاص البحريني في طرح المبادرات واقتراح الآليات اللازمة لتجنيب القطاع الخاص تأثيرات الجائحة.

كما استمرت جهود الغرفة خلال هذه الفترة في مشروع التحول وتعزيز قدراتها لتحقيق رسالتها ورؤيتها. وواصلت الاستثمار في ترقية مواردها البشرية من خلال تدريب وتوظيف أفضل الكفاءات، والتحسين المستمر للهيكل التنظيمي والمهارات والموارد البشرية لكل قسم. ويتمثل جزء كبير من التحديث والتحول في الغرفة في جعلها أكثر تمحوراً حول البيانات والمعلومات والمفتاح لذلك هو الاستثمار في جوهر تكنولوجيا المعلومات لدينا والبنية التحتية. نتقدم اليوم في هدفنا المتمثل في جعل الغرفة أكثر استجابة وذات صلة وديناميكية وسرعة لتلبي دورها المؤمّل.

وعلى الرغم من أنه ليس من اليسير نظراً للظروف الاستثنائية التي مرت بها البحرين وجميع دول العالم، تقييم مسيرة عام 2020، إلا أن مجلس الإدارة كان امامه الكثير لتفعيل الإنجازات وتحقيق الطموحات التي تتوجه إلى أعضاء الغرفة، وتسعى إلى خدمتهم، وتستهدف مصلحة اقتصادنا الوطني، وقد درجت الغرفة على أن تُقدم تقريرها السنوي بعرض موجز لأهم الفعاليات والأحداث التي واكبتها الغرفة محلياً وإقليمياً وعالمياً، ورصد أهم المنطلقات والمحاور في عملها خلال عام.

وسنحرص في هذا التقرير على تبيان ما قامت به الغرفة من دور تعبيراً عن آراء القطاع الخاص ومواقفه وتطلعاته في إطار مصلحة الاقتصاد الوطني انطلاقاً من كونها المؤسسة التي تتشرف بتمثيل هذا القطاع بشتى قطاعاته وأنشطته. ويطيب لنا بهذه المناسبة أن نهني السادة أعضاء الغرفة الكرام وجميع منتسبيها والعاملين بها لما وصلت إليه الغرفة من مستوى متقدم ومتميز من العمل والمبادرات، جعلتها تحظى بثقة القيادة السياسية للمساهمة الفعالة كشريك استراتيجي في خدمة مشاريع التنمية المستدامة في المملكة والمشاركة في مسيرة النهضة التي تشهدها البلاد، ويسرنا أن نسرد لكم تقرير مجلس الإدارة لاهم المنجزات والمحطات الهامة خلال عام 2020.

التواصل مع القيادة الحكيمة

تشرفت الغرفة خلال عام 2020 بلقاء القيادة السياسية الحكيمة، وقد انتهزت هذه اللقاءات لتجدد بيعتها والأسرة التجارية والصناعية في مملكة البحرين للقيادة الرشيدة، ولتنقل بكل صدق وموضوعية هموم وشجون القطاع التجاري، حيث تشرفت الغرفة بلقاء حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، والمغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء، وشاركت ضمن الوفد الرسمي لسموه في زيارته إلى إيطاليا لافتتاح سفارة المملكة في روما.



حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه يستقبل رئيس مجلس إدارة الغرفة



صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء يستقبل رئيس الغرفة



المغفور له بإذن الله صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء يستقبل رئيس الغرفة ونائبه

اجتماعات مجلس الإدارة



جانب من أحد اجتماعات مجلس الإدارة في مستهل عام 2020

بلغ عدد اجتماعات مجلس الإدارة في الفترة من بداية يناير لغاية نهاية ديسمبر 2020 وهي الفترة الزمنية التي يسلط هذا التقرير الضوء عليها (7) اجتماعات، بينما بلغ عدد اجتماعات المكتب التنفيذي (16) اجتماعاً، "وهذا يفوق ما عقد في العام الماضي" وقد ناقش مجلس الإدارة في اجتماعاته التي عقدت افتراضياً العديد من القضايا والمواضيع لعل أهمها سبل تجنّب القطاع الخاص البحريني تداعيات جائحة كورونا، كما تدارس أوضاع ومشاكل القطاعات التجارية والصناعية، وحرص على متابعة إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل وتوفير متطلبات النهوض بتلك القطاعات من خلال طرحها وبحثها مع الوزراء والمسؤولين ذوي العلاقة.

16

اجتماع
للمكتب التنفيذي

7

اجتماعات
لمجلس الإدارة

تغير الشعار وإطلاق الهوية الجديدة

قامت الغرفة خلال عام 2020 بإطلاق هويتها الجديدة لتؤكد لأعضائها عن عزمها في المضي بفتح آفاق جديدة في مسيرتها، ولتعبّر عن جاهزيتها في خدمة المجتمع التجاري والاقتصادي، بما يلبي طموحات القطاع الخاص وينسجم مع الرؤية الاقتصادية للبحرين 2030 التي نعتبر بأن الغرفة معنية بتبني محاورها وأهدافها، ولتتواصل مع أعضائها والمجتمع التجاري والرأي العام، بطريقة تجعلها القوة الدافعة لتنمية وتقدم اقتصادنا الوطني، ولتتكامل جهودها مع الجميع في التعاطي بكفاءة وفاعلية مع التحديات والفرص العديدة التي نشهدها على الساحة الاقتصادية في كل ما يخدم تطلعات القطاع الخاص في البحرين، بهوية جديدة، وأطروحات جديدة، وفعاليات جديدة، تصب جميعها في نطاق الأهداف والتطلعات التي تسعى الغرفة إلى تحقيقها، وهو رفع مستوى مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وخلق بيئة محفزة للأعمال، ودعم نمو بيئة الأعمال.

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

الهوية الجديدة لغرفة البحرين

تعزيز التواصل مع الأعضاء

تكريساً لنهج التواصل الذي تبناه مجلس إدارة الغرفة منذ بداية الدورة "29" مع الأعضاء والمجتمع التجاري ومختلف الفعاليات مع الاخذ بعين الاعتبار الإجراءات الاحترازية الخاصة بجائحة كورونا، استمر نهج التواصل من خلال الفعاليات الافتراضية المختلفة، ومن خلال الاستبيانات التي وزعت على الأعضاء لاستشفاف رأيهم حول عدد من المواضيع الاقتصادية، وكذلك عن طريق إشراك الأعضاء في لجان الغرفة الدائمة وفي فرق العمل التي شكلتها، واللجان المشتركة مع عدد من الوزارات

مجالس اللجان الدائمة



جانبا من أحد مجالس اللجان الدائمة الافتراضية

يهدف إرساء شراكة بناءة مع أعضاء الغرفة والشارع التجاري والصناعي ولخدمة مجتمع الأعمال في سبيل بلورة الرؤى المعبرة عن أفكار وتطلعات الأعضاء والقطاع الخاص دشنت الغرفة وبحضور رئيسها مجالس اسبوعية لكافة لجانها الدائمة بهدف تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه أصحاب الأعمال والفرص المتاحة في ظل الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كورونا، وقد شارك فيها بفعالية كبيرة ممثلين عن مختلف الأجهزة الحكومية المعنية فضلاً عن عدد كبير من الأعضاء، وقد عقدت كل تلك المجالس عبر الوسائل الاللكترونية في ظل الإجراءات الاحترازية المتبعة.

إعادة تشكيل اللجان الدائمة



إن مجلس الإدارة ينظر إلى لجان الغرفة باعتبارها أهم آليات تنفيذ سياساته وبرامجه وتوجهاته، وأداة فاعلة للتواصل مع أعضاء الغرفة، ومن هذه الزاوية أولى المجلس اهتماماً كبيراً بتفعيل وتقوية دور اللجان، ودأب على مراجعة أدائها وتقييم مخرجاتها واعضائها بشكل دوري بما يضمن حسن اختيار أعضائها، وانتظام أدائها وفاعلية خطط عملها، وتعزيز دورها في خدمة القطاعات التي تمثلها كل لجنة، بما يتيح في ضوء هذا التقييم إعادة النظر في تركيبة كل لجنة، وقد جرى خلال عام 2020 إعادة تشكيل جميع اللجان الدائمة في ضوء التقييم الدوري الذي تخضع إليه تلك اللجان، وسوف يواصل مجلس الإدارة التركيز على تفعيل وتطوير عمل اللجان والوصول به إلى مستوى التطلعات والآمال المعقودة على هذه اللجان .

رئاسة البحرين لاتحاد الغرف الخليجية



صاحب السمو الملكي أمير المنطقة الشرقية يستقبل رئيس الغرفة ونائبه على هامش مشاركتهم في اجتماع اتحاد الغرف الخليجية



رئيس الغرفة يترأس احد اجتماعات اتحاد الغرف الخليجية

تولت الغرفة ممثلة برئيسها سعادة السيد سمير عبدالله ناس بتاريخ 10 فبراير 2020 رئاسة الدورة (21) لمجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي والتي سوف تستمر لغاية تاريخ 10 فبراير 2022 بناءً على المادة (17) من النظام الأساسي للاتحاد، وتسعى الغرفة من خلال رئاستها لهذا الاتحاد الى مضاعفة الجهود للدفع بمسيرة الاتحاد التي انطلقت في مطلع عام 1980 بعد تأسيس الاتحاد رسمياً في أواخر عام 1979، لتعزيز دور هذا الاتحاد انسجاماً مع الآمال المعقودة على الغرفة الخليجية من قادة وشعوب والقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود.

الحملة الوطنية لمكافحة ظاهرة التستر التجاري



مشاركة رئيس الغرفة في المؤتمر الصحفي للإعلان عن تفاصيل الحملة الوطنية لمكافحة التستر التجاري

تنفيذا لتوجيهات اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء حفظه الله ، اطلقت الغرفة ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة في ديسمبر 2020 حملة وطنية لمكافحة التستر التجاري، وذلك في اطار رسم خارطة طريق واضحة من أجل اقتصاد قوي ومستدام، وخلق بيئة تنافسية عادلة وشفافة، وسبق للغرفة وأن طالبت باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بوقف مثل هذه الممارسات، ونصت احد توصيات الدراسة الى رفعها الغرفة الى الحكومة الموقرة في مارس عام 2019، للوقوف على متطلبات صغار التجار، على تغليظ العقوبات على المخالفين الذين يقومون بالتستر التجاري، لما لهذه الظاهرة من تداعيات سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني.

اتفاقيات ومذكرات تفاهم



مذكرة تفاهم بين الغرفة وجمعية التطوير العقاري البحرينية



مذكرة تفاهم مع سلطة مدينة دبي الطبية

تدعيماً للأواصر التنسيق والتعاون بين الغرفة والعديد من الجهات بما يخدم أهداف وتوجهات الغرفة، فقد شهد عام 2020 التوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم والتعاون مع جهات ومؤسسات وجمعيات مختلفة محلية وإقليمية وعربية ودولية سواء في مجالات العمل المشترك أو غيره وشملت المذكرات والاتفاقيات التالية:

- ▲ مذكرة تفاهم مع سلطة مدينة دبي الطبية بشأن التعاون وتبادل الخبرات الصحية.
- ▲ مذكرة تفاهم مع شركة أطيفاف للحلول الإلكترونية لإطلاق مشروع منصة "رائدات" الإلكترونية.
- ▲ مذكرة تفاهم ثلاثية للتعاون في طرح برنامج شهادة زيادة الأعمال "المستوى السابع" بين الغرفة وتمكين ومعهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية.
- ▲ مذكرة تفاهم بين الغرفة وجمعية التطوير العقاري البحرينية بشأن عمل دراسة للسوق العقاري.

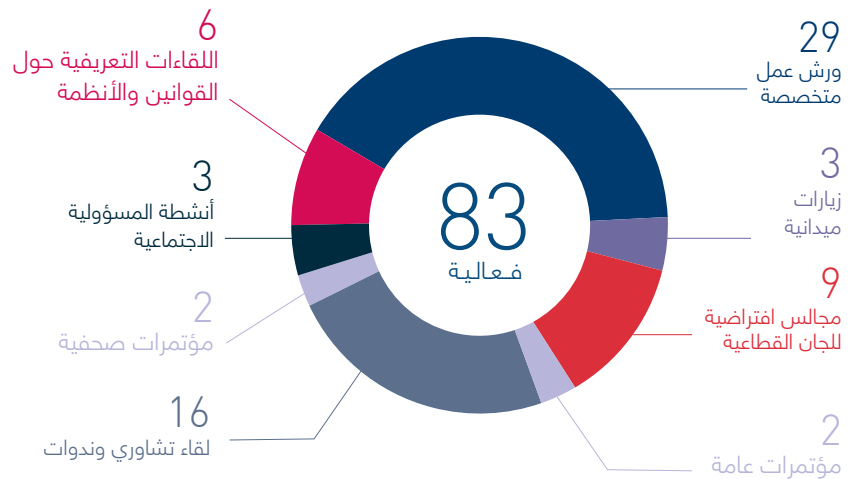
فعاليات وأنشطة حافلة



جانب من بعض الفعاليات الافتراضية التي أقيمت في عام 2020



بهدف نشر الوعي، وتعريف مجتمع الأعمال بأخر المستجدات على الساحة الاقتصادية، وتسهيل الضوء على العديد من القضايا التي تهم القطاع التجاري خاصة فيما يخص بسبل التغلب على تداعيات جائحة كورونا، تم في عام 2020 تنظيم أو المشاركة في تنظيم مؤتمرات وندوات وورش عمل، ولقاءات تشاورية، وزيارات ميدانية، واجتماعات عامة عديدة أقيمت في رحاب الغرفة وفي خارجها اغلبها عقد افتراضياً نظراً للإجراءات الاحترازية لجائحة كورونا، وهذا يؤكد على حيوية هذه المؤسسة، وحرصها على استمرار وتيرة العمل بالرغم من تلك الظروف، ونذكر في هذا المجال وعلى سبيل المثال ما يلي:



التواصل مع السفراء والوفود والبعثات الدبلوماسية التجارية الأجنبية

في إطار تنمية العلاقات التجارية وفتح قنوات جديدة من التواصل والتعاون والشراكة التجارية بين أصحاب الأعمال البحرينيين ونظرائهم من الدول الشقيقة والصديقة، فقد استقبلت الغرفة خلال عام 2020 العديد من سفراء وممثلي الكثير من الدول الشقيقة والصديقة وقد بحثت تلك اللقاءات سبل تطوير العلاقات الاقتصادية وتذليل المعوقات التي تعترض النهوض بتلك العلاقات بشكل يستفيد منه صاحب العمل البحريني.



المشاركة بفعالية في صندوق السيولة

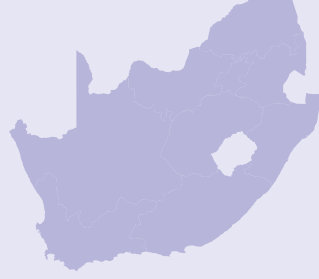
تعتبر غرفة البحرين شريكاً استراتيجياً في مشروع صندوق السيولة، هذا المشروع الداعم للاقتصاد الوطني والمساهم في تعزيز بيئة المال والأعمال في مملكة البحرين، فقد تعاونت الغرفة مع فريق عمل مشترك يشمل وزارة المالية والبنوك الوطنية في اليوم التالي من صدور توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، الذي بادر بالتوجيه خلال الملتقى الحكومي بنهاية العام 2019 لوزارة المالية والاقتصاد الوطني بإنشاء صندوق للسيولة بقيمة 100 مليون دينار لدعم شركات القطاع الخاص للتغلب على التحديات التي تواجههم، كما تعاونت مع فريق العمل المشترك عند صدور قرار مضاعفة صندوق السيولة في أبريل 2020، من 100 مليون دينار ليصل إلى 200 مليون دينار، بهدف دعم مؤسسات القطاع الخاص للتغلب على التحديات التي تواجهها وتوفير السيولة اللازمة لها للتعامل مع آثار الأوضاع الراهنة حفاظاً على النمو المستدام ومساعدتها على أداء دورها الهام في تعزيز بيئة الأعمال.



الغرفة تشارك في الجهود الوطنية لتحقيق التطلعات المنشودة من صندوق السيولة



سفيرة جمهورية سيريلانكا
الديمقراطية الاشتراكية.



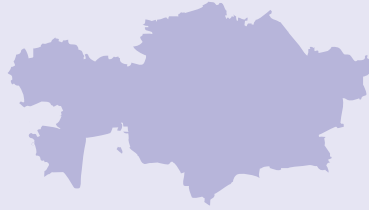
سفير جمهورية جنوب أفريقيا لدى
مملكة البحرين والمقيم في الرياض.



القائم بأعمال سفارة الولايات
المتحدة الأمريكية.



وكيل وزارة خارجية جمهورية
الأرجنتين .



سفير جمهورية كازاخستان المعين لدى
مملكة البحرين المقيم في الرياض.



سفير جمهورية كوريا الجنوبية.



سفير المملكة المغربية.



سفير جمهورية مصر العربية
المعتمد.

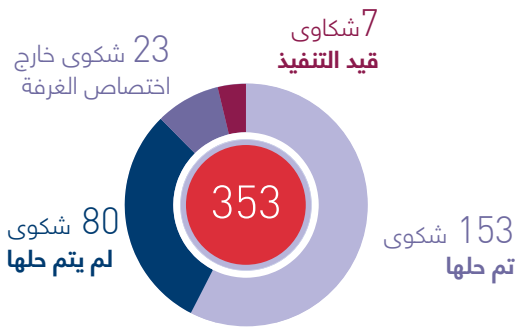


سفير دولة فلسطين.

النظر في شكاوي الأعضاء

مفتوحة لأعضاء الغرفة للتواصل مع الوحدة عبر الوتساب في كل ما يهم أصحاب الأعمال من مسائل قانونية واقتصادية وإدارية، كل يوم ثلاثاء من الساعة 10 الى 11 صباحاً ويتم الرد خلال 24 ساعة، وتم استلام 104 شكاوي واستفسار منذ بدء المبادرة بتاريخ 7 أكتوبر 2020 الى 21 ديسمبر 2020 وتم حل 83 شكاوي.

مبادرة تجنب التعثر: وهي مبادرة تركز على تقديم النصائح لأعضاء الغرفة من خلال نصائح مكتوبة ومنشورة، وورش عمل متخصصة بحسب الشكاوي التي ترد الغرفة.



واصلت الغرفة من خلال وحدة الشكاوي تنفيذ مهامها وفق الأسس والمعايير الموضوعية، وقد تم التواصل مع الوزراء ورؤساء الهيئات الرسمية ذات العلاقة بالقطاع الخاص للنظر في الشكاوي الواردة للغرفة، حيث تم:

- استلام 353 شكاوي واستفسار بالتفاصيل التالية: 153 شكاوي تم حلها، 80 شكاوي لم يتم حلها، 23 شكاوي خارج اختصاص الغرفة، 7 شكاوي قيد التنفيذ.
- اعتماد الوسائل التقنية الالكترونية في تلقي الشكاوي وحلها .
- تجهيز وتنفيذ برنامج لتنظيم ورش استشارية و تثقيفية للأعضاء تلامس احتياجاتهم بالتعاون مع بعض الإدارات بالغرفة: حيث تم تنظيم 4 ورش عمل مع كل من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وهيئة تنظيم سوق العمل، وصندوق العمل "تمكين".
- حث الأعضاء للتواصل مع الوحدة للتعبير عن آرائهم وبيان التحديات التي تواجههم مع رفع نسبة تواصل الأعضاء بالوحدة بما يعادل 50% عن عام 2019: تم إطلاق مبادرة "ساعة إستشارة" وهي ساعة

التصدي للمعوقات التي تواجه القطاع الخاص

قطاع الفنادق بمختلف درجاتها من الرسوم المفروضة (الضريبة السياحية) عليهم لمدة تسعة أشهر إعتباراً من الأول من شهر يناير 2020.

- التواصل مع هيئة تنظيم سوق العمل لوقف إجراءات تجميد أنشطة السجلات التجارية في حال تأخر صاحب العمل في دفع رسوم التأمينات الاجتماعية ورسوم تجديد تأشيرات الموظفين الأجانب.
- مخاطبة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة لخفض الرسوم المفروضة على المطاعم من شركات التوصيل.
- رفع مقترحات لشؤون الجمارك بوزارة الداخلية لتسهيل إجراءات الدفع في المنافذ الجمركية.
- مناشدة المغفور له صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة لتأجيل القرار الصادر بفرض رسوم جمركية لمكافحة الإغراق ضد واردات دول المجلس الخليجي من منتج بلاط السيراميك والبورسلين من الصين والهند، لمدة لا تقل عن سنة واحدة، وإشعار القطاع الخاص بالتاريخ الجديد لتنفيذه ليتسنى له تصحيح أوضاعه.
- مخاطبة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة لإعادة فتح عدد من الأنشطة التجارية منها أنشطة المساج والسبا في قطاع الصالونات وكذلك النظر في فتح دور السينما والمطاعم مع الأخذ بالاحترازاات الصحية المعلن عنها.
- مناشدة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس الوزراء للسماح لأصحاب الأعمال البحرينيين بشراء الأراضي الصناعية المستأجرة.

لقد تصدت الغرفة خلال العام 2020 لمشكلات وقضايا عديدة واجهت القطاع الخاص منها ما يتعلق بتداعيات جائحة كورونا، ومنها ما يتصل بالوضع الاقتصادي العام، وأولتها الغرفة اهتماماً كبيراً من حيث الموقف والمتابعة، وإيداء الرأي، كما لم يتوان مجلس الإدارة في بعض الحالات إلى رفع بعض هذه القضايا إلى صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس الوزراء في سبيل تسريع البت فيها ومعالجتها وقد عهدنا سموه دوماً متفهماً وسريع التجاوب والتفاعل مع كل ما عرض على سموه حفظه الله، ومن بين هذه القضايا على سبيل المثال:

- مخاطبة شركة طيران الخليج للنظر في تخصيص أسطول من الطائرات لشحن المواد الغذائية إلى المملكة، وتقديم الدعم اللازم لتعويض فارق تكلفة استيراد المواد الغذائية والطبية الأساسية عبر المنافذ والخطوط الجوية للشركات المستوردة، لتخفيض تكاليف الشحن للمستوردين وبالتالي المستهلكين.
- مخاطبة وزارة الخارجية للتنسيق مع الجهات المعنية بالمملكة العربية السعودية ودولة الكويت لتسهيل عبور شاحنات المواد الغذائية من وإلى مملكة البحرين عبر جسر الملك فهد.
- مخاطبة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة لإعفاء الشركات من تقديم تقارير وبيانات مالية مدققة من قبل مدقق خارجي والاكتفاء بالتقارير المالية المعدة داخلياً من تلك الشركات والمؤسسات.
- مخاطبة وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني للتنسيق بشكل عاجل مع الجهات المعنية لتسهيل إجراءات استيراد المواشي من خلال دعم أو تخفيض تكلفة الشحن الجوي.
- مخاطبة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة للنظر في إمكانية إعفاء

تعزيز التعاون مع مختلف الأجهزة الحكومية

يهدف دعم قنوات التواصل بين مختلف الأجهزة الحكومية والرسمية والقطاع الخاص، والارتقاء بمستوى هذا التواصل إلى أعلى مستويات المشاركة الفعلية في صياغة القرار الاقتصادي المدروس، قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان مشتركة وفرق عمل مع عدد من تلك الوزارات وسيتم العمل على تشكيل باقي اللجان المشتركة خلال عام 2021، وبرزت تلك اللجان التي تم تشكيلها خلال 2020، هي:

- ▲ فريق عمل فني مع المجلس الأعلى للقضاء.
- ▲ لجنة عليا مشتركة مع وزارة الداخلية.
- ▲ اللجنة العليا المشتركة مع وزارة الأشغال والبلديات والتخطيط العمراني.

تعديل قانون الغرفة

صادق حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه على القانون رقم (16) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2012 بشأن غرفة تجارة وصناعة البحرين بعد إقراره من مجلسي الشورى والنواب، وبلا شك فأن التعديلات المقررة ستسهم في تطوير الدور الطبيعي للغرفة في تمثيل القطاع الخاص ومجتمع الأعمال البحريني وتدعيم استقلاليتها، وهو احد مطالب الجمعية العمومية للغرفة التي تعتبر أعلى جهاز في الغرفة وذلك بموجب القرار الصادر في اجتماعها العادي المنعقد بتاريخ 22 أبريل 2018، الأمر الذي سيؤدي الى زيادة رتم تأدية اختصاصاتها الهامة المنصوص عليها في القانون، ومن ثم تسريع وتسهيل إنجاز مختلف المعاملات ذات العلاقة بالشأن التجاري والصناعي، كما أن التعديلات التي تضمنها القانون تمنح العدالة لجميع القطاعات التجارية دون أن يرجح قطاع على الآخر، وهذا ما ينسجم مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030، وهو ما يتفق كذلك مع رؤية الغرفة في تهيئة المناخ المناسب للإستثمار في المملكة.

تعديل اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة

وافقت الجمعية العمومية العادية لغرفة تجارة وصناعة البحرين في اجتماعها المنعقد بتاريخ 8 نوفمبر 2020، على التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة الصادر بالقرار الوزاري رقم (156) لسنة 2013، وكانت الجمعية العمومية قد عُقدت عبر وسائل الاتصال الإلكتروني بصفة استثنائية في إطار الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تتخذها جميع مؤسسات الدولة للحد من انتشار فيروس كورونا (COVID-19)، وجاءت تلك التعديلات تنفيذاً للقرار الصادر عن الجمعية العمومية العادية لغرفة البحرين المنعقد بتاريخ 22 أبريل 2018 بتفويض مجلس الإدارة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتعديل قانون الغرفة ولائحته التنفيذية بما يحقق صالح الغرفة واستقلاليتها ومخاطبة الجهات المختصة بهذا الشأن، فقد تم تعديل بعض مواد قانون الغرفة بموجب القانون رقم (16) لسنة 2020، وأن هذه التعديلات سيتيحها - بطبيعة الحال - تعديل في بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة بما يُعزز استقلالية الغرفة ويساهم في انسيابية العمل بها وفعالية جميع أجهزتها، وعليه اصدر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس الوزراء حفظه الله قرار رقم (23) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام القرار رقم (72) لسنة 2013 بشأن تحديد المبالغ المُستحقة عن الخدمات التي تُؤديها غرفة تجارة وصناعة البحرين، وتعديل رسوم تسجيل العضوية ورسوم الاشتراك السنوي للغرفة بحسب ما نص عليه القرار.

تطوير الجهاز الإداري

يهدف تحقيق نقلة في أداء الغرفة وعملها بما يتوافق مع تطلعات الأعضاء والقطاع الخاص، وفي إطار التطوير المستمر والتقييم الذاتي المتواصل، لدعم خطط وتوجهات مجلس الإدارة في الدورة "29" الرامية إلى تطوير نشاط الغرفة، وتقديم خدمات متكاملة للقطاع الخاص، أولى مجلس الإدارة تطوير الجهاز الإداري والوظيفي أهمية كبيرة خلال عام 2020 من خلال حزمة من البرامج التدريبية المتخصصة، والتي شملت إدارات الاتصال المؤسسي، وخدمة العملاء وقسم اللجان، فضلاً عن ورش عمل استهدفت خلق صف ثاني قيادي متمكن، كما تم انشاء استيديو متكامل لتطوير قنوات الغرفة على منصات التواصل الاجتماعي وليكون لها وسيلة إعلامية تتيح لها التواصل مباشرة مع الشارع التجاري والرأي العام.

الارتقاء بالخدمات الذكية

أولى مجلس الإدارة أهمية خاصة لتفعيل توجهات الإدارة التنفيذية الرامية إلى جعل الغرفة مؤسسة ذكية، ووفر المجلس كل الإمكانيات التي تدفع نحو تحقيق هذا الهدف من أجهزة ومعدات وكوادر بشرية، ويتابع المجلس خطوات تفعيل هذا التوجه وسير تنفيذ هذه الخطوات للإسراع في عملية تحويل الغرفة إلى غرفة ذكية قادرة بالكفاءة المطلوبة على مجاراة الاستخدامات المتطورة في مجال تقنية المعلومات والخدمات الإلكترونية، وقد قطعت الغرفة أشواطاً بعيدة نحو تحقيق هذا الهدف ويؤمل إنجاز مشروع الغرفة الإلكترونية بصورة كاملة ومتكاملة خلال النصف الأول من العام 2021، ومن أبرز هذه الخدمات الإلكترونية تطوير الموقع الإلكتروني، فضلاً عن التسهيلات التي جرى العمل عليها بشكل فعلي من خلال تعزيز تواصل الغرفة بأعضائها وبالمجتمع التجاري عبر مواقع التواصل الاجتماعي من خلال استخدام تقنيات حديثة للفيديو وبرامج الرسائل النصية.

إبداء الرأي في القوانين والتشريعات الاقتصادية

قامت الغرفة بدراسة مستفيضة وموضوعية لحزمة من القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي، حيث قامت بتقديم مرئياتها حول (45) مشروع قانون أو اقتراح بقانون أو اقتراح برغبة إلى السلطة التشريعية بمملكة البحرين، وقد كانت هذه المرئيات منطلقة من فلسفة تضع في اعتبارها بشكل أساسي ضمان أنسائية العمل لدى القطاع الخاص حتى يقوم بدوره المأمول في التنمية من خلال توفير الحوافز والفرص الاستثمارية والضمانات لرأس المال المحلي والوافد، وضرورة إزالة كافة العوائق البيروقراطية التي تحد من دور القطاع الخاص في الإنتاج والمنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية.

ترشيد نفقات الغرفة

أولى مجلس الإدارة مزيداً من الاهتمام نحو ترشيد نفقات الغرفة من خلال وضع البرامج الفعالة التي تكفل ترشيد أوجه الإنفاق لاسيما بالنسبة لبعض المجالات غير الملحة أو الضرورية وتوجيه هذا الإنفاق إلى المجالات التي تساهم في تعزيز دور الغرفة في الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، وخاصة في مجال تنظيم الفعاليات والأنشطة المختلفة.

التعامل مع التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا

المشاركة في حملة "فيينا خير":

300
الف دينار بحريني
لحملة "فيينا خير"

قدمت الغرفة مبلغ 300 الف دينار بحريني للحملة التي اطلقها سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، مستشار الأمن الوطني، رئيس مجلس أمناء المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، بعنوان "فيينا خير".

إعفاء المستأجرين من دفع الإيجارات الشهرية:

دعت غرفة البحرين أصحاب العقارات التجارية والهيئات والمجمعات التجارية في البحرين إلى تقديم تسهيلات لأصحاب المحال التجارية، كما قامت الغرفة بمراسلة الجهات المعنية وحثهم على إعفاء المستأجرين من دفع الإيجارات الشهرية، بسبب الضرر وشح السيولة النقدية الذي وقع على هذه الفئة خلال فترة اغلاق المنشآت التجارية، وتفادياً لإغلاقها، كما لقيت الغرفة تجاوباً من أغلب هذه الجهات بشكل متفاوت، وقامت هي بنفسها بأعفاء مستأجري مبنى بيت التجار من دفع الإيجارات، ومن الجهات التي استجابت:

<p>بنك البحرين للتنمية</p> <p>يعفي محلات مجمع سترة من الإيجارات لمدة 3 أشهر.</p>	<p>مجمع الأفنيوز</p> <p>يطلق مبادرة لوقف تحصيل الإيجارات "خاضعة للتقييم".</p>	<p>مجمع يتيم</p> <p>يوقف تحصيل الإيجارات لمدة 3 أشهر.</p>	<p>شركة إدامة</p> <p>توقف تحصيل إيجارات الشركات الناشئة عن شهري أبريل ومايو.</p>	<p>شركة عقارات السيف</p> <p>تطلق صندوقاً بقيمة مليون دينار لدعم مستأجري مجمعاتها التجارية.</p>
<p>مجمع مودا مول</p> <p>يطلق مبادرة لوقف تحصيل الإيجارات وهي مبادرة خاضعة للتقييم.</p>	<p>مجمع العالي</p> <p>يوقف تحصيل الإيجارات لمدة شهر واحد.</p>	<p>"أملك"</p> <p>تطلق صندوق بقيمة 550 ألف دينار لدعم مستأجري مجمعاتها التجارية.</p>	<p>الأوقاف الجعفرية</p> <p>تعفي المحلات الوقفية من الإيجارات لمدة ثلاثة أشهر.</p>	<p>مجمع رياضات</p> <p>يوقف تحصيل الإيجارات لمدة 5 أشهر.</p>

إعفاء الأعضاء من رسوم العضوية:

أعفت غرفة البحرين أعضائها من رسوم العضوية لمدة سنة، وذلك اعتباراً من 1 أبريل 2020، وحتى 31 مارس 2021، حيث بلغ مجموع الاشتراكات التي تم إعفاء الأعضاء من دفعها 1.2 مليون دينار.

1.2
إعفاء الأعضاء من
مليون دينار
مجموع الاشتراكات

إنشاء مساكن مؤقتة للعمالة الوافدة:

قامت الغرفة بتعاون مشترك مع محافظة العاصمة لإنشاء مساكن مؤقتة للعمالة الوافدة ونقلهم إليها وذلك كإجراء احترازي، ويأتي ذلك ضمن الجهود الوطنية لمكافحة فايروس كورونا، حيث ساهمت الغرفة بمبلغ 60 ألف دينار، وذلك عملاً لتوجيهات الحكومة الموقرة بضرورة تضافر الجهود والإمكانيات والتعاون والتنسيق بين جميع الجهات حفاظاً على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين.

دور الغرفة في الحفاظ على الأمن الغذائي:

قامت لجنة الثروة الغذائية بالغرفة بجهود كبيرة خلال "كورونا" لضمان الامن الغذائي في الأسواق التجارية، حيث عقدت اللجنة اجتماعاً تنسيقياً مع فريق العمل الحكومي المختص بالأمن الغذائي، وتم الاتفاق على خطة بديلة لتوفير المواد الغذائية خلال هذه الفترة، وطرق الاستيراد اللوجستية وبدائلها وكذلك السعة التخزينية لمخازن الأغذية، كما التقت اللجنة مع تجار الأغذية لمناقشة تحديات استيراد المخزون الغذائي، وعمدت لمتابعة نتائج هذا اللقاء عبر التنسيق مع سعادة وزير الصناعة والتجارة والسياحة لملئ المعلومات المطلوبة لتوقيع عقود مع الشركات التي تم اختيارها بناءً على المعايير المطلوبة من قبل الوزارة، من جانب آخر قامت اللجنة بالاجتماع مع تجار الأغذية لمناقشة عوائد الاستيراد، وعلى إثره تمت مخاطبة شؤون الجمارك للتنسيق مع الجهات المعنية بالمملكة العربية السعودية للإسراع في عملية تخليص إجراءات عبور الشاحنات المحملة بمواد غذائية في هذه الفترة، وقد لقي ذلك تجاوباً كبيراً من جانب الجمارك وتم تخليص الشحنات.

تشكيل فريق عمل لدراسة الآثار المترتبة على انتشار فايروس "كورونا":

شكلت الغرفة فريق عمل تم إطلاقه في فبراير 2020 بهدف متابعة التداعيات الاقتصادية لفايروس كورونا، وحصر التأثيرات السلبية لانتشار هذا الوباء على شركات ومؤسسات القطاع الخاص بمملكة البحرين واقتراح الحلول العاجلة للحد من تلك التأثيرات قدر الإمكان خاصة على الشركات البحرينية المتأثرة جزأً انتشار هذا المرض، بالإضافة الى ذلك، قام فريق العمل المكلف بإعداد الدراسة بتسليط الضوء على التداعيات الاقتصادية للفايروس من خلال استطلاع للرأي عبر جميع الوسائل الإعلامية شملت وسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني والرسائل النصية الى 35,000 عضو من أعضاء الغرفة. وقد تم رفع التوصيات النهائية إلى صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس الوزراء، لتخفيف التداعيات الاقتصادية لـ COVID 19 على الشارع التجاري.

دور الغرفة في الحزمة المالية الثانية (يوليو، أغسطس، سبتمبر):

قامت الغرفة بتقديم تقريرها الى الجانب الحكومي، حيث اعتبر مرجعاً للحكومة الموقرة، وكانت الغرفة ضمن فريق العمل "برنامج استمرارية الأعمال" والذي كان جزءاً من صندوق السيولة الثاني.

اصدار تقارير اقتصادية بشأن الأداء الاقتصادي في ظل جائحة كورونا:

الإصدار الأول في مارس 2020: ناقش التقرير الأول أبرز القطاعات الاقتصادية المتأثرة بالجائحة بالإضافة إلى حجم التأثيرات الاقتصادية لهذه الجائحة بين دول العالم والتي تتضمن أسعار الوقود والذهب والدولار بالإضافة إلى حركة الطيران الجوي والسياحة وغيرها، وأخيراً فقد احتوى التقرير على نصائح لأصحاب الأعمال لاستدامة أعمالهم التجارية في ظل جائحة كورونا العالمية.

الإصدار الثاني في مايو 2020: ناقش الإصدار الثاني لتقرير الآثار الاقتصادية لفايروس "كورونا" الآثار والتوقعات الاقتصادية للجائحة عالمياً ومحلياً بالإضافة إلى التداعيات السلبية لانتشار فايروس "كورونا" على الاقتصاد العالمي والاتفاق التي ساهم فايروس "كورونا" بفتحها وأخيراً فقد تضمن التقرير المبادرات التي قامت بها دول مجلس التعاون لرصد ومتابعة الحالات.

الإصدار الثالث "تحليل الاستبيان" في يونيو 2020: تضمن الإصدار الثالث الذي تم اطلاقه في يونيو 2020 تحليلاً للاستبيان الذي اعده مركز الدراسات والمبادرات للتعرف على تداعيات انتشار فايروس "كورونا" على الشارع التجاري حيث تم إجراء الاستبيان في فترة تطبيق الإغلاق الاحترازي الكلي أو الجزئي للمحال الصناعية والتجارية وشارك فيه أكثر من 1000 مشارك، وقامت الغرفة بعد ذلك بتقديم تقريرها الى الجانب الحكومي، والذي اعتبر مرجعاً للحكومة الموقرة لتحديد القطاعات الأكثر تضرراً من هذه الجائحة العالمية، والتعرف على مواطن الدعم التي يحتاجها كل قطاع حسب درجة تضرره، حيث تم اعتمادها في "برنامج استمرارية الأعمال" لتقديم المنح للقطاع الخاص، من جانب آخر فقد تم الاخذ بعين الاعتبار والاستعانة بنتائج الاستبيان لتحديد القطاعات الأكثر تضرراً اثناء وضع خطة العمل التابعة للحمزة المالية الثانية.

الإصدار الرابع في أغسطس 2020: أما الإصدار الرابع من تقرير الآثار الاقتصادية لفايروس "كورونا" فقد ناقش تأثيرات جائحة كورونا محلياً وعالمياً وقد تضمن ذلك على عدد من الاحصائيات الاقتصادية وأخيراً فقد تضمن التقرير نصائحاً وخططاً لتسريع انتعاش الأعمال التجارية.

الإصدار الخامس "تحليل الاستبيان" في سبتمبر 2020: قام مركز الدراسات والمبادرات في الغرفة بإطلاق الاستبيان الثاني والمتعلق بـ "الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا" خلال سبتمبر 2020، والذي يهدف إلى مراقبة أداء أصحاب الأعمال في الربع الثالث من 2020 والتعرف على التغييرات في الشارع التجاري وطرق أداء الأعمال، ومقارنتها بنتائج الاستطلاع الذي اطلقتها الغرفة في يونيو 2020، تمهيداً لرفع التوصيات المناسبة للحكومة الموقرة بما يضمن استمرارية الأعمال التجارية.

برنامج دعم استمرارية الاعمال:

تم إطلاق برنامج دعم استمرارية الأعمال تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه من أجل توحيد المساعي ضمن منظومة الجهود الوطنية المتواصلة لمواجهة انعكاسات الانتشار العالمي لفايروس كورونا وتأثيره على المستوى الاقتصادي لتقديم دعم تمويلي للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر بهدف مساعدتها على تغطية نفقاتها التشغيلية، حيث عملت الغرفة مع فريق العمل المشترك الذي يضم اللجان الاستشارية في "تمكين" لتقديم حلول مبنية على المعطيات الحالية ووضع معايير برنامج استمرارية الأعمال وأوجه الدعم التي يمكن تقديمها.

دراسات اقتصادية رصينة

دراسة تحديات سوق العمل:

تنفيذاً لتوجيهات المغفور له صاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر رحمه الله، وحرصاً من غرفة تجارة وصناعة البحرين، على رعاية مصالح أصحاب الأعمال؛ قامت الغرفة بإعداد دراسة بخصوص تحديات سوق العمل، وتأثير قوانين العمل والتصريح المرن على أصحاب الأعمال، والتعرف على المرئيات المناسبة لرفعها إلى مجلس الوزراء الموقر، تطرقت الدراسة إلى تأثير التصريح المرن والعمالة غير النظامية على القطاع الخاص والاقتصاد البحريني، بالإضافة الى اطلاق استبيان خاص استهدف دراسة تحديات سوق العمل، والتعرف على التحديات والمعوقات التي تواجه قطاع الأعمال في البحرين، بالإضافة إلى توفير كافة المقومات التي تعزز من تنافسية القطاع في تكريس ودعم النمو الاقتصادي، من خلال الوقوف على التأثيرات التي تعاني منها المؤسسات في سوق العمل، ويأتي إعداد دراسة تحديات سوق العمل من منطلق إدراك "الغرفة" للتحديات التي تواجه أعضائها في المرحلة الحالية والمتوقعة في المرحلة المقبلة، كما تهدف الى تعزيز مساهمتهم في نمو الاقتصاد الوطني، عن طريق التعاون مع الجهات المعنية في المملكة للمساهمة في تحقيق تطلعات وطموحات القطاع الخاص البحريني، والارتقاء ببيئة الأعمال التجارية بالمملكة وتعزيز التواصل مع الشارع التجاري. وقد استعانت الدراسة كذلك بتحليل PESTLE و SWOT لتصريح العمل المرن، ليشمل أبعاد هذا النظام بالإضافة إلى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، والفرص، والتحديات. كما تم تقديم مقارنة دولية حول افضل الممارسات في مجال تنظيم سوق العمل، ورفع الدراسة الى الجانب الحكومي، الجدير بالذكر ان لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى بحثت خلال اجتماعها نتائج الدراسة، وتأثيرات تطبيق نظام التصريح المرن على السوق، إلى جانب رؤية الغرفة لإصلاح السوق وتوصياتها بهذا الشأن. وخلال المناقشة أكدت اللجنة على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التنسيق مع غرفة تجارة وصناعة البحرين باعتبارها ممثلاً لشركات ومؤسسات القطاع الخاص، والاطلاع على مرئياتها وملاحظاتها المتعلقة بالقطاع التجاري، وقد وافق مجلس الوزراء بناءً على توصية اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على إجراءات تطوير سياسة التصريح لصاحب العمل الأجنبي لمزاولة بعض الأنشطة المهنية (تصريح العمل المرن) بناءً على مرئيات مجلسي الشورى والنواب وغرفة تجارة وصناعة البحرين واثر الاجتماعات التي عقدت لمناقشة كافة الخيارات المتاحة بما يحقق الأهداف المنشودة للتنمية.



أبرز نتائج الاستبيان



تحليل SWOT



تحليل PESTLE



دراسة استحداث معايير واشتراطات مهنية لمزاولة عشرين مهنة:

بناء على نتائج الدراسة التي أعدتها الغرفة حول تحديات سوق العمل فقد وافق مجلس الوزراء بناءً على توصية اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على إجراءات تطوير سياسة التصريح لصاحب العمل الأجنبي لمزاولة بعض الأنشطة المهنية (تصريح العمل المرن)، حيث تمت التوصية بتشكيل لجنة مختصة تضم ممثلًا عن كل من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ووزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني، ووزارة شؤون الكهرباء والماء، هيئة تنظيم سوق العمل، غرفة تجارة وصناعة البحرين، وهيئة جودة التعليم والتدريب لاستحداث معايير واشتراطات مهنية لمزاولة 20 مهنة عملية تم تحديدها وأي مهن أخرى ترى اللجنة أهمية تضمينها.



مجلس الوزراء يوافق على إجراءات تطوير سياسة تصريح العمل المرن

بناءً على مرثيات مجلسي الشورى والنواب وغرفة تجارة وصناعة البحرين وإثر الاجتماعات التي عقدت لمناقشة كافة الخيارات المتاحة

تكثيف الحملات التفتيشية على أصحاب العمل الأجانب (العمالة المرنة).



تكثيف الحملات التفتيشية على العمالة غير النظامية.



عدم السماح للعمالة غير الملتزمة بالإجراءات التنظيمية بالتقدم للحصول على تصريح العمل المرن.



يمنع الجمع بين تصريح العمل المرن والسجل التجاري.



تشكيل لجنة مختصة لاستحداث معايير واشتراطات مهنية تم تحديدها ضمن تصريح العمل المرن.



وقف السماح بتسجيل المركبات الآلية الصناعية والمستخدمة في الانشاءات وباصات النقل لأصحاب تصريح العمل المرن.



دراسة جدوى حول إنشاء مصنع للحبوب في مملكة البحرين بالتعاون مع روسيا:

تناولت هذه الدراسة جدوى إنشاء شركة استيراد الحبوب الزراعية في البحرين باستخدام الحبوب الروسية، بما يحقق المصالح المشتركة بين الجانبين، وكذلك تبادل المعرفة والخبراء والخبرات، تضمنت الدراسة مقارنة دولية مع الشركات المشابهة في المنطقة، وتفصيل حول أنواع الحبوب التي يتم استيرادها بشكل أساسي في المنطقة ومصادرها، وتحليل مالي للأداء المتوقع للشركة.

دراسة إعادة هيكلة مركز الدراسات والمبادرات:

تؤدي مراكز الأبحاث والدراسات دوراً محورياً في التأثير والمشاركة في السياسات العامة وعملية صنع القرار وقد أصبح وجودها من الضرورات الملحة في ظل التحديات الراهنة التي وقعت على جميع المستويات الداخلية والخارجية، والتي تفرض ضرورة مواكبة التطور وتعزيز القدرة على المساهمة في صناعة المستقبل من خلال بحوث متخصصة وخطط استراتيجية لمختلف القضايا التي تمس المجتمعات على كافة الاصعدة.

ومن هذا المنطلق ارتأت غرفة البحرين العمل على تقوية مركز الدراسات والمبادرات، والذي يعتبر الذراع المعرفي الذي يغذي مجلس ادارتها وأعضائها وإداراتها الداخلية بالقاعدة المعرفية المبنية على الإحصاءات والبيانات والتحليلات الاقتصادية المعتمدة، ولا يتم ذلك الا من خلال تكثيف العمل والتركيز على طاقة المركز وكوادره ليحقق وعود مجلس الادارة التي اطلقها خلال الدورة الـ 29 والتي تقتضي بتشكيل مركز دراسات اقتصادية ليخدم أعضاء الغرفة ولمساعدة أصحاب المنشآت التجارية على اتخاذ القرارات بشأن التوسع في أعمالهم ومنشآتهم، وتم اعداد دراسة لتطوير هيكل مركز الدراسات والمبادرات يهدف لتطوير الدعم المعرفي وتفعيل الشراكة مع الجانب الحكومي عبر اعداد دراسات نوعية مستفيضة تخدم التاجر البحريني في المقام الأول، كما تم التعرف على أفضل الممارسات العالمية على صعيد مراكز الدراسات العالمية والإقليمية بهدف نقل الفائدة.

دراسة جدوى تطوير معهد الشيخ ناصر المهني:

تعمل الغرفة حالياً اعداد دراسة حول فرص نجاح مشروع لتطوير معهد الشيخ ناصر للتأهيل والتدريب المهني بتطبيق نظام التعليم المزدوج الذي تسير عليه جمهورية ألمانيا الاتحادية، وبحث جدوى تحويل المعهد من الدعم الحكومي إلى معهد ربحي مستقل مع المحافظة على استمرار دوره الحالي بتدريب الطلبة للمرحلة الثانوية كدور اساسي وإضافة أنشطة تدريبية تخدم المؤسسات المحلية والإقليمية، وذلك من خلال تحقيق الشراكة مع المؤسسات والشركات الكبرى الحكومية وشبه الحكومية وشركات ومؤسسات القطاع الأهلي بمملكة البحرين بشكل أساسي لتحقيق رعاية الطلبة المنتظمين خلال فترة تدريبهم بالمعهد والتي تمتد إلى ثلاث سنوات مع خدمة القطاعين الخاص و العام في المملكة ومنطقة الخليج العربي، وذلك من خلال طرح حلول تدريبية تلبي احتياجات التدريب والتطوير الحالية والمستقبلية أسوة بتجربة معهد البحرين للدراسات المصرفية (BIBF) كنموذج حقق نجاح كبير على المستويين المحلي والإقليمي، وبحث آلية دعم منهجية مناسبة من الشركات الكبرى الحكومية وشبه الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع الأهلي على المدى القصير والبعيد.

دراسة مستقبل القطاع العقاري في مملكة البحرين:

يعد مركز الدراسات والمبادرات في الغرفة دارسة حول مستقبل القطاع العقاري في مملكة البحرين، وآثار قرار تحصيل كلفة إنشاء وتطوير البنية التحتية في مناطق التعمير بواقع 12 دينار لكل متر مربع، علماً بأنه قد تم توقيع مذكرة تفاهم بين الغرفة وجمعية التطوير العقاري البحرينية للتعاون في اعداد دراسة شاملة للتحديات والصعوبات والمحفزات لهذا القطاع في المرحلة الراهنة، ووضع خارطة طريق للسوق العقاري بعد جائحة كورونا وذلك تمهيداً لرفع الدراسة إلى الجهات المعنية.

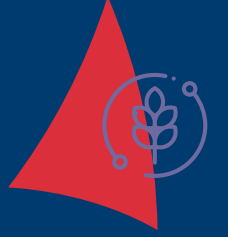
آلية ومحاور الدراسة



تقرير لجان الغرفة

أولاً : اللجان الدائمة

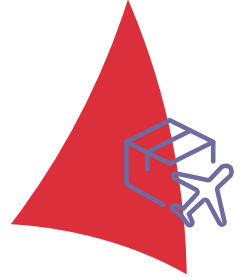
لجنة الثروة الغذائية



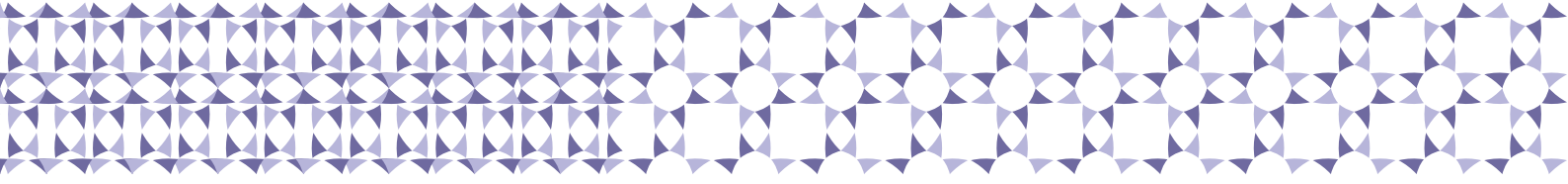
1. قدمت اللجنة مرئياتها للجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس الشورى حول مشروع قانون بشأن تنظيم ومراقبة التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات الفطرية المرافق للمرسوم الملكي رقم (59) لسنة 2018.
2. استعرضت اللجنة في اجتماع مع الرئيس التنفيذي لتمكين عقد بتاريخ 22 يناير 2020 مرئياتها حول سبل التعاون بين الجانبين، من خلال تقديم عدد من المقترحات والآليات لدعم القطاع الغذائي في مملكة البحرين.
3. رفعت اللجنة خلال اجتماعها مع الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية بتاريخ 30 يناير 2020 عدد من المرئيات للنهوض بالقطاع الغذائي، تضمنت الآتي:
 - أ. اعداد خطة من قبل اللجنة لتحديد آلية دعم وتسويق الشركات البحرينية للتوسع عالمياً، والتعاون مع تمكين لتسويق المنتجات البحرينية في جناح مملكة البحرين في دبي إكسبو 2020.
 - ب. تحديد 10 شركات بحرينية كبرى مختصة في مجال الأغذية للتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية لتحديد فرص التوسع عالمياً لها.
 - ج. التعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية لتأسيس هيئة خاصة بالغذاء لتحقيق الأمن الغذائي في مملكة البحرين.
4. ناقشت اللجنة في اجتماع تنسيقي مع وزارة الخارجية بتاريخ 23 فبراير 2020 الإجراءات والمعايير المطلوبة لتسهيل تصدير المنتجات البحرية والسمكية إلى جمهورية الصين الشعبية، حيث تم اتخاذ عدد من الإجراءات التي ساهمت في تحقيق الهدف المطلوب بالتنسيق بين الطرفين.
5. تم عقد اجتماع تنسيقي مع فريق العمل الحكومي المختص بالأمن الغذائي بتاريخ 4 مارس 2020 وتم فيه الاتفاق على خطة بديلة لتوفير المواد الغذائية خلال هذه الفترة، والتسهيلات اللوجستية وبدائلها والسعة التخزينية لمخازن الأغذية.
6. التقت اللجنة بتاريخ 19 مارس 2020 مع تجار الأغذية لمناقشة توفير المخزون الغذائي من خلال التنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، حيث تم ملأ المعلومات المطلوبة لتوقيع عقود مع الشركات التي تم اختيارها بناء على المعايير المحددة من قبل الوزارة.
7. مخاطبة رئيس شئون الجمارك للتنسيق مع الجهات المعنية في المملكة العربية السعودية للإسراع في عملية تسهيل إجراءات عبور الشاحنات المحملة بمواد غذائية إلى مملكة البحرين خلال فترة الجائحة.
8. عقدت اللجنة لقاءها السنوي افتراضياً مع عدد من تجار الأغذية لمناقشة سبل ضمان توفر السلع الغذائية وتثبيت اسعارها خلال شهر رمضان المبارك، حيث تم تعميم وثيقة تعهد بهذا المضمون وقع عليها المشاركين.
9. نظمت اللجنة جولة تفقدية لعدد من أسواق الهايبرماركت للاطمئنان على توافر السلع الغذائية في الأسواق خلال فترة الجائحة.

10. ساهمت اللجنة في تسهيل تصدير منتجات الألبان لعدد من الشركات البحرينية من خلال التنسيق مع وزارة الصحة ومجلس التنمية الاقتصادية و وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، لإصدار شهادتي: تصنيع (Certificate of Manufacturing) وشهادة البيع الحر (Certificate of Free Sale).
11. نظمت اللجنة وبالتعاون مع إدارة الصحة العامة بوزارة الصحة لقاءً توعوياً بتاريخ 31 ديسمبر 2020 حول الاجراءات الخاصة بالبدء بالعمل بأحكام القرار رقم 15 لسنة 2020 من وزارة الصحة بشأن إجراء الفحص الدوري للعاملين في المحال التجارية والصناعية ذات العلاقة بالصحة العامة.
12. قدمت اللجنة مرئياتها خلال اجتماع اللجنة التشريعية والقانونية بمجلس الشورى بتاريخ 15 ديسمبر 2020 بشأن التدابير التشريعية المتعلقة بالأمن الغذائي في مملكة البحرين.
13. عقدت اللجنة مجلسها الافتراضي والذي ناقش التحديات التي تواجه القطاع وتأثيرات الجائحة على العديد من المشاريع، وتغير أنماط الاستهلاك الغذائي، بالإضافة إلى تشجيع استخدام التكنولوجيا في خدمات التوصيل وتقديم خدمات بديلة.
14. نظمت اللجنة اجتماعاً تنسيقياً في 28 من ديسمبر 2020، بحضور ممثلين من وزارة الصحة، ووزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة لمناقشة مشروع تأسيس مركز الحلال في مملكة البحرين ، والذي تم على إثره تشكيل فريق عمل مشترك بين تلك الجهات لدراسة المشروع، كما عقدت اللجنة عدد من الاجتماعات التنسيقية لبحث المشروع المذكور مع سفارتي تايلند وإندونيسيا.

لجنة النقل والخدمات اللوجستية



1. ناقشت اللجنة مع عدد من ممثلي جمعيات وشركات النقل والخدمات اللوجستية مشاكل رسوم وكلاء الشحن البحري، وقد تم رفع مخراجات الاجتماع متضمنة الحلول المقترحة إلى سعادة وزير المواصلات والاتصالات.
2. تم خلق حلقة تواصل بين اللجنة و الجمعيات الممثلة للقطاع من خلال الاجتماع معهم بشكل دوري لمناقشة أهم المستجدات والتحديات ومخاطبة الجهات الرسمية بمقترحات والحلول المقترحة ومناقشة آليات تطوير القطاع في المملكة.
3. تم عقد اجتماع مع مجلس التنمية الاقتصادية لمناقشة التحديات الحالية في قطاع النقل والخدمات اللوجستية ، وجاري التنسيق والتعاون مع المجلس لمعالجة كافة المشاكل عبر التواصل المستمر مع الجهات المعنية بالمملكة وخارجها .
4. ناقشت اللجنة المعوقات التي تواجه شركات تأجير السيارات بحضور ممثلين من لجنة المالية وجمعية البحرين للتأمين، وعليه خاطبت اللجنة الإدارة العامة للمرور حول عدد من التوصيات الخاصة الكفيلة بحل تلك المعوقات.
5. عقدت اللجنة اجتماعاً افتراضياً مع عدد من ممثلي جمعيات وشركات النقل والخدمات اللوجستية لمناقشة التعميم الصادر من الجمارك السعودية الخاص بالزام المستوردين من شركات النقل بالإعداد والتجهيز عن نقل سلعهم عبر جسر الملك فهد والمقترحات التي تسهم في تسهيل عملية نقل البضائع للمملكة العربية السعودية .
6. بحثت اللجنة مع نظيرتها بغرفة الشرقية، المقترحات التطويرية التي تساعد على انسيابية عبور الشاحنات البحرينية عبر جسر الملك فهد، حيث تم مخاطبة رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية لتقديم التسهيلات اللازمة لعبور الشاحنات البحرينية.
7. رفعت اللجنة إلى شئون الجمارك عدد من المقترحات لتسهيل إجراءات الدفع في المنافذ الجمركية.
8. تدارست اللجنة مع وزارة المواصلات والاتصالات ووكلاء الشحن البحري بتاريخ 23 يوليو 2020 آلية استلام وكلاء الشحن للمستندات خلال فترة الجائحة و طرق الدفع الإلكترونية للوكلاء.
9. استعرضت اللجنة في اجتماع افتراضي مع وزارة الصناعة والتجارة والسياحة حيثيات قرار الهيئة العامة للنقل في المملكة العربية السعودية الخاص بمنع الشاحنات البحرينية الفارغة من دخول المملكة إلا بعد التعامل مع شركات نقل سعودية وما يترتب عليه من رفع التكلفة على التاجر والمستهلك.
10. خاطبت الغرفة شئون الجنسية والجوازات والإقامة حول تسهيل إصدار تأشيرات دخول البحارة (الترانزيت) إلى مملكة البحرين.

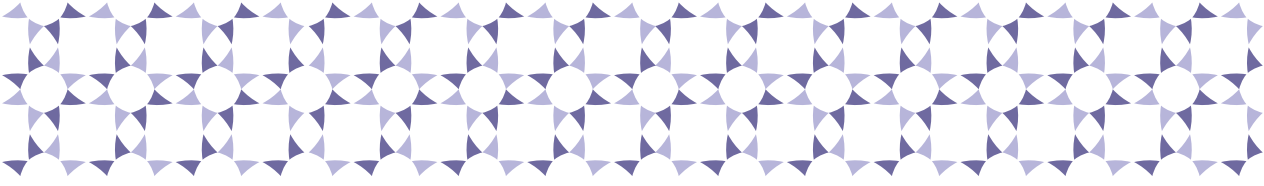


11. تواصلت الغرفة مع وزارة الخارجية لمخاطبة سفارة المملكة العربية السعودية لتخصيص جهة مُحددة في السفارة يتم التواصل معها في حال وجود أي استفسارات تخص الإجراءات الخاصة بالتأشيرات وتسهيل الحركة على المنافذ البرية.

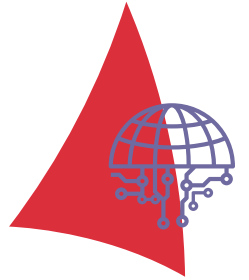
12. طرحت اللجنة مرئياتها في الاجتماع الثاني للجنة الفنية لهيئة للاتحاد الجمركي الذي عقد بتاريخ 15 ديسمبر 2020 و الذي خصص لمناقشة توحيد المواصفات والمقاييس بين دول مجلس التعاون الخليجي، عدد من المقترحات التي من شأنها تذليل الصعوبات التي تواجه قطاع النقل البحريني عبر المنافذ الجمركية بين دول مجلس التعاون.

13. نظمت اللجنة مجلسها الافتراضي بتاريخ 18 نوفمبر 2020 والذي تم خلاله مناقشة المحاور التالية:

- تحديات عمليات الشحن البري للناقلات المحلية من وإلى البحرين.
- عوائق عمليات التسجيل والترخيص التي تواجهها مؤسسات النقل البري.



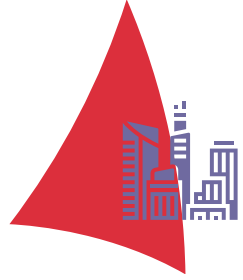
لجنة التكنولوجيا

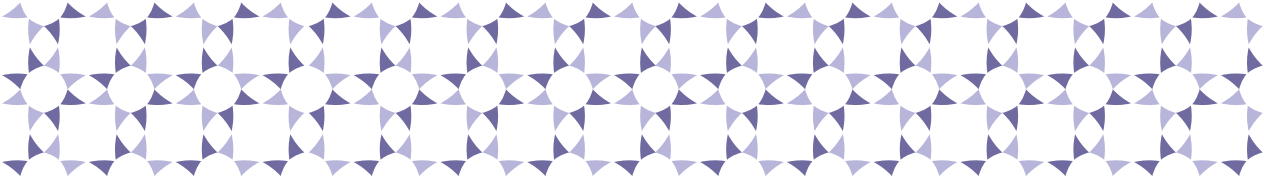


1. تعاونت اللجنة مع شركة PENTEST360 لتقديم خدمة فحص مجاني للشركات للكشف عن الثغرات الأمنية في انظمتها وشبكاتنا الخارجية والعمل على معالجتها إن أمكن، دعماً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الراهنة.
2. نظمت لجنة التكنولوجيا دورة مجانية من خلال المنصات الافتراضية بالتعاون مع شركة DHU3 ، و صندوق العمل "تمكين" ، استهدفت توعية التجار بأساسيات البرمجة، وذلك لتحسين كفاءة المنصة الالكترونية للشركات ومساعدتهم لإنشاء منصاتهم الخاصة و الحصول على الترخيص الملائم لذلك بدعم من صندوق العمل "تمكين".
3. العمل على إعداد دراسة حول تطبيق قانون حماية البيانات الشخصية على البيانات المتوفرة بالغرفة.
4. نظمت اللجنة بالتعاون مع شركة Infinetware فعالية بعنوان «الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في أعمال التجارة الإلكترونية» والتي تناولت استخدام الذكاء التكنولوجي في تحليل المعلومات واستغلالها في الترويج للبضائع او الخدمات عبر التجارة الالكترونية، واستخدام البرامج الالكترونية المناسبة لتوفير الخدمات المطلوبة باشتراكات رمزية.
5. نظمت اللجنة بالتعاون مع شركة Gartner ندوة افتراضية بعنوان "التمحور والتكيف مع الوضع الطبيعي الجديد" والتي الفت الضوء على ضرورة اعادة النظر في الاستراتيجيات القديمة وتطويرها لمواكبة التغيير الجديد واستخدام البرامج التكنولوجية المتاحة لضمان استدامة الاعمال.
6. تعاونت اللجنة مع شركة Microsoft في تنظيم ندوة افتراضية بعنوان "تعزيز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة حول التحول الرقمي" حيث ناقشت ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية واستخدامها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل اجراءات العمل اليومية وتقليل المصروفات، وتمكين العنصر البشري وتطويره وتشجيعه على الابتكار.
7. نظمت اللجنة بالتعاون مع شركة DMARC360 فعالية بعنوان "حماية مؤسستك من الاحتيال على البريد الإلكتروني"، وتطرقت الندوة الى تكثيف الوعي بأخطار رسائل البريد الإلكتروني وعواقبها. وتم استعراض عدد من التدابير الاحترازية والوقائية التي قد تساعد في حماية المستخدم والمؤسسة.
8. ناقشت اللجنة مع ممثلي قطاع التكنولوجيا في مجلسها الافتراضي الذي أقيم بتاريخ 22 ديسمبر 2020 استمرارية الاعمال وتطويرها عن طريق استخدام حلول تكنولوجية مثل "Cloud Services" وضرورة الاستفادة من المميزات التي تتيحها الحوسبة السحابية، والأتمتة، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

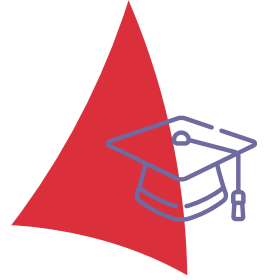
لجنة العقار والإنشاء

1. استعرضت اللجنة في اجتماعاتها مع جمعية المقاولين البحرينية، وجمعية البحرين العقارية، وشركة البحرين للتسهيلات، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة أوجه التعاون المشترك حول عدد من المقترحات والمشاريع المستقبلية.
2. تم مخاطبة المغفور له صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة بشأن مراعاة القطاع الخاص في تنفيذ القرار الصادر بشأن " فرض رسوم جمركية لمكافحة الإغراق ضد واردات دول مجلس التعاون الخليجي من منتج بلاط السيراميك والبورسلين من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الهند" وذلك للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وقد لقي هذا الطلب تجاوباً إيجابياً.
3. شكلت اللجنة فريق عمل لدراسة تطوير القطاع العقاري والتحديات التي تواجهه ومن ضمنها إعادة النظر في رسوم البنية التحتية.
4. بحثت اللجنة مع وزارة الأشغال بتاريخ 11 اغسطس 2020 مقترح انشاء هيئة لتنظيم مهنة المقاولات كما استعرضت خططها وبرنامج عمله.
5. سلطت اللجنة في مجلسها الافتراضي المنعقد بتاريخ 14 ديسمبر 2020 الضوء على التحديات التي يواجهها القطاع في ظل الظروف الراهنة والحلول المبتكرة واهمية وجود جهة رقابية تنظم قطاع المقاولات.



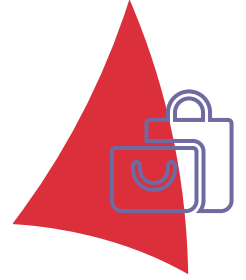


لجنة التعليم



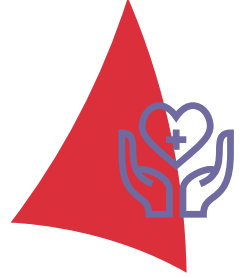
1. التقت اللجنة بالأمين العام لمجلس التعليم العالي بتاريخ 26 فبراير 2020، لبحث سبل التعاون المشترك، حيث تم مناقشة المواضيع التالية:
 - تنسيق الجهود بين الجانبين للعمل على إقامة معارض تعريفية للجامعات الخاصة.
 - الترويج للجامعات وتأكيد اعتماديتها على مستوى وزراء التعليم في دول مجلس التعاون.
 - توحيد الاشتراكات بين الجامعات ومصادرها للمعلومات والدراسات .
2. نظمت اللجنة ندوة افتراضية بتاريخ 22 سبتمبر 2020 تحت عنوان "التدريب وتحقيق الازدهار المؤسسي"، ناقشت فيها أهمية التدريب في المؤسسات، وسبل تذليل العقبات أمام قطاع التدريب في المملكة.
3. نظمت اللجنة مجلسها الافتراضي بتاريخ 10 نوفمبر 2020 وتم خلاله مناقشة أهمية جعل الجامعات رافداً للاقتصاد الوطني، وسبل تشجيع السياحة التعليمية، ومقومات تحويل البحرين إلى مركز اقليمي للتدريب، كما تناول اللقاء دور التعليم الخاص في رفد الاقتصاد المحلي، وسبل تطوير التعليم الميداني (Internship Program)، والاستفادة من التجربة الصينية في ذلك.

لجنة الأسواق التجارية



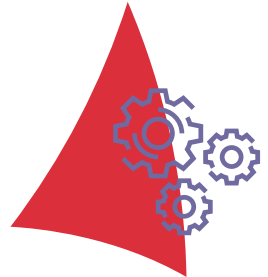
1. نظمت اللجنة لقاء مع أصحاب معارض السيارات بتاريخ 22 يناير 2020 للاطلاع على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجههم ، وقد خرج الاجتماع بجملة من التوصيات التي تعمل اللجنة حالياً على تنفيذها بالتعاون مع عدد من الجهات المختصة كالإدارة العامة للمرور و وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ووزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني .
2. نظمت اللجنة وبالتعاون مع لجنة العقار والإنشاء لقاء بتاريخ 24 فبراير 2020، تم فيه استعراض التحديات التي تواجه القطاع، والفرص التطويرية له، وقد خرج اللقاء بجملة من التوصيات أبرزها:
 - معالجة موضوع الفيذا المرنة.
 - ضرورة إعفاء قطاع مواد البناء من ضريبة القيمة المضافة لمساعدته على التعافي مجدداً.
 - دراسة تقديم توصية للحكومة والشركات الكبرى على الشراء من المصانع المحلية كجزء من عملية تشجيع المنتج المحلي.
3. نظمت اللجنة زيارة تفقدية إلى كل من سوق المحرق المركزي، وسوق مدينة حمد الشعبي، وسوق مدينة عيسى؛ وذلك للاطمئنان على توافر السلع الأساسية بالكميات والأسعار الاعتيادية لتلبية احتياجات المواطنين والمقيمين خلال الأزمة الراهنة والمرتبطة بتأثيرات انتشار فيروس كورونا.
4. ناقشت اللجنة مع هيئة البحرين للسياحة والمعارض آخر مستجدات تطوير الأسواق التي تشرف عليها الهيئة، والتعاون المشترك فيما يخص الأسواق التجارية.
5. تدارست اللجنة في اجتماع عقد بتاريخ 16 سبتمبر 2020 مع هيئة البحرين للثقافة والآثار، عدد من المبادرات التي تخدم الأسواق التجارية الخاضعة لإشراف الهيئة، والتعاون المشترك بين الجانبين في هذا الشأن.

لجنة الصحة



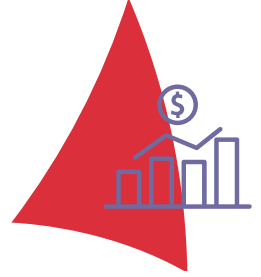
1. ناقشت اللجنة في اجتماع مع الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية NHRA عقد بتاريخ 26 يناير 2020، وتم مناقشة أهمية توفير كمية كافية من الأدوية في البلاد لتغطية احتياجات كل من القطاعين الحكومي والخاص، وتسهيل استيراد الأدوية من دول مجلس التعاون الخليجي وبالأخص الحائزة على موافقة الهيئة العامة للغذاء والدواء (FDA).
2. تم توقيع مذكرة تفاهم مع سلطة مدينة دبي الطبية بتاريخ 25 فبراير 2020، بهدف التعرف على تجربة مدينة دبي الطبية في جذب السياحة العلاجية وكذلك تفعيل التعاون بين الطرفين للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتقديم الأفضل لمواطني البلدين الشقيقين من حيث الخدمات الصحية المميزة.
3. عقدت لجنة الصحة مجلسها الافتراضي في 27 أكتوبر 2020 بحضور الدكتورة مريم الجلاهية كممثل عن المجلس الأعلى للصحة و هيئة تنظيم المهن الصحية وعدد من ذوي الاختصاص من الهيئات المعنية وممثل عن مجلس التنمية الاقتصادية، و تم خلاله التطرق إلى عدد من المواضيع أهمها توجيه الاستثمار في القطاع الصحي و توحيد القرارات بين المؤسسات الطبية و مستقبل المهن الطبية المساعدة

لجنة الصناعة والطاقة

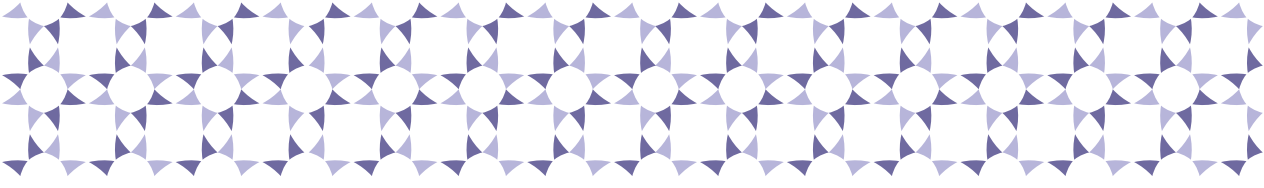


1. عقدت لجنة الصناعة و الطاقة مجلسها الافتراضي بتاريخ 7 ديسمبر 2020 بعنوان قضايا القطاع الصناعي:تحديات الظروف الراهنة وطول مبتكرة، لمناقشة التحديات التي تواجه القطاع الصناعي بالأخص المتعلقة بالتعرفة الكهربائية بحضور الشيخ نواف ال خليفة الرئيس التنفيذي لهيئة الكهرباء و الماء وعدد من ذوي الاختصاص.
2. نظمت اللجنة زيارات ميدانية لعدد من المنشآت الصناعية ضمن خطتها بالتواصل مع الشارع الصناعي والتعرف على التحديات والمشاكل التي تواجهها.

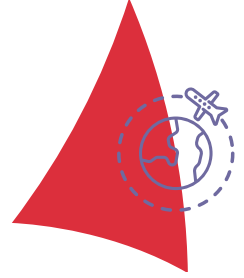
لجنة المالية والتأمين والضرائب



1. التقت اللجنة بأعضاء فريق عمل مبادرة التصنيف الائتماني في شركة (Benefit) للاطلاع على مستجدات الإجراءات المتخذة من قبلهم بخصوص هذه المبادرة.
2. نظمت اللجنة ندوة تثقيفية بتاريخ 22 يوليو 2020 للاطلاع الاعضاء على حيثيات قانون الافلاس واعادة التنظيم في البحرين وما يقدمه من خيارات، بمشاركة ممثلين عن مجلس التنمية الاقتصادية، Keypoint، KPMG، مكتب حسن رضي للمحاماة بالإضافة الى خبير اقتصادي من استراليا.
3. شاركت اللجنة في المنتدى الافتراضي بعنوان "القطاع المالي وسبل مواكبة المتغيرات لضمان استمرارية الاعمال" الذي عقد بتاريخ 13 سبتمبر 2020، وتمحورت المشاركة حول الخدمات المالية الجديدة والحلول المبتكرة لتجاوز آثار الجائحة، و دور التكنولوجيا المالية في استدامة الاعمال.
4. نظمت اللجنة مجلسها الافتراضي بتاريخ 18 اكتوبر 2020 الذي ناقش الالوضاع الراهنة التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستعراض التحديات والحلول المقترحة مثل التقدم لإعادة التنظيم او تطبيق قانون الافلاس والاندماج والاستحواذ.



لجنة الضيافة والسياحة



1. عقدت اللجنة لقاء مع ممثلي فنادق الأربع نجوم لمناقشة التحديات التي تواجه الفنادق في ظل الأزمة و اتخاذ السبل والخطوات الممكن اتخاذها لضمان استمرارية العمل و تم مناقشة طرق الاستفادة من حزمة المساعدات والتسهيلات الحكومية وتقديم التصورات لرفعها إلى الجهات المعنية.

2. عقدت اللجنة لقاء افتراضي بتاريخ 21 سبتمبر 2020 مع ممثلي فنادق الخمس والأربع نجوم لمناقشة التحديات التي تواجه الفنادق في ظل الأزمة و اتخاذ السبل والخطوات الممكن اتخاذها لضمان استمرارية العمل و تم مناقشة طرق الاستفادة من حزمة المساعدات والتسهيلات الحكومية والتصورات لرفعها من خلال مجلس إدارة الغرفة للجهات ذات الاختصاص.

ثانياً اللجان المشتركة

اللجنة المشتركة مع وزارة الصناعة والتجارة والسياحة :

كان لهذه اللجنة التي يترأس جانب الغرفة فيها رئيسها بينما يترأس جانب الوزارة سعادة الوزير نشاط متميز خلال عام 2020، وقد بحثت سبل معالجة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا واستفادة القطاع الخاص البحريني من الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها حكومة مملكة البحرين مع جميع الدول الشقيقة والصديقة والتعاون في مجال مكافحة التستر التجاري ودعم الصناعة الوطنية وتعزيز مشاريع الأمن الغذائي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بقطاع الصناعات التحويلية وغيرها من مواضيع تصب في خدمة قطاعات التجارة والصناعة والسياحة البحرينية.

اللجنة المشتركة بين غرفة البحرين ومجلسي الشورى والنواب :

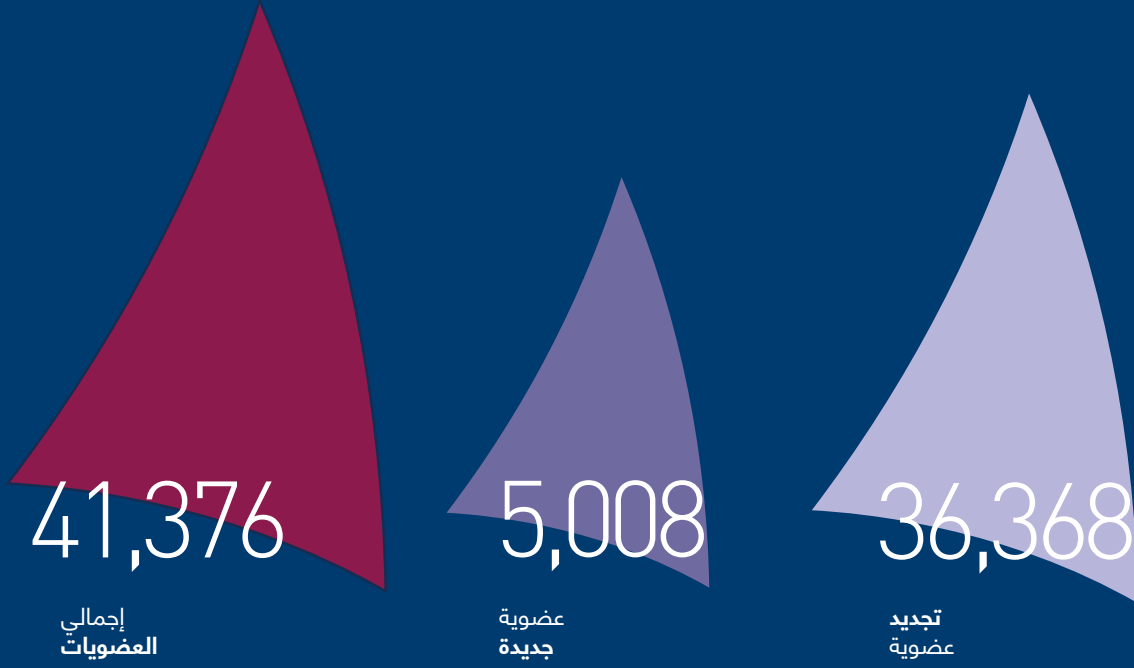
عقدت اللجنة المشتركة بين الغرفة ومجلسي الشورى والنواب اجتماعاً مشتركاً بتاريخ 3 سبتمبر 2020 عبر تقنية الإتصال المرئي لإستعراض الدراسة التي أعدتها الغرفة حول تحديات سوق العمل والتوصيات الواردة فيها.

فريق العمل المشترك بين غرفة البحرين والمجلس الأعلى للقضاء

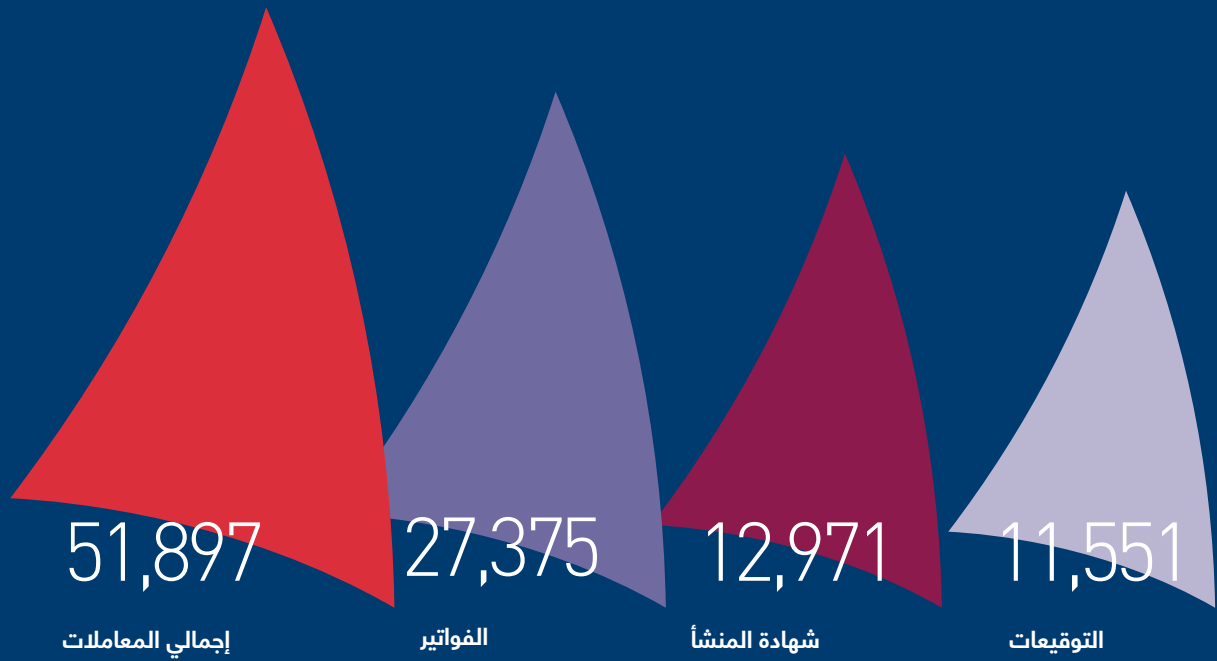
عقد فريق العمل المشترك بين غرفة البحرين والمجلس الأعلى للقضاء اجتماعاً بتاريخ 3 ديسمبر 2020 تم خلاله مناقشة المواضيع التالية:

1. إجراءات تنفيذ الأحكام لدى محاكم التنفيذ.
2. إجراءات تطبيق قانون إعادة التنظيم والإفلاس.
3. إنشاء المزيد من المحاكم المالية والإقتصادية المتخصصة.
4. تعزيز برامج العدالة الرقمية في المحاكم.
5. إنشاء لجنة للفصل في القضايا المتعلقة بجائحة كورونا.
6. تفعيل الوسائل البديلة لفض المنازعات.

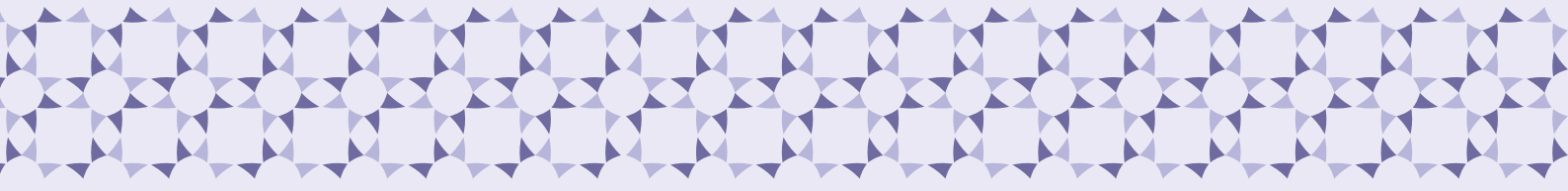
إدارة خدمة العملاء



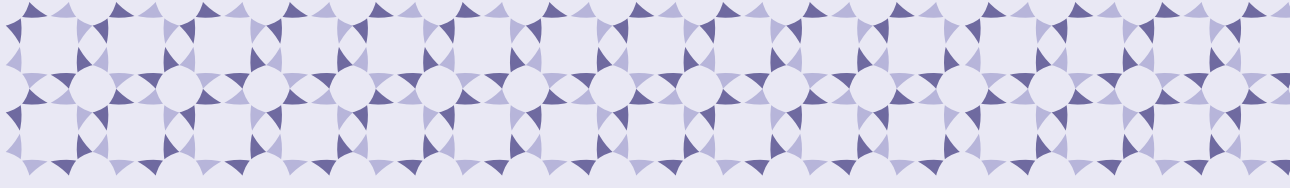
إجمالي العضويات	تجديد عضوية	عضوية جديدة	2020
3,661	3,134	527	يناير
3,797	3,247	550	فبراير
3,915	3,380	535	مارس
3,245	2,952	293	أبريل
3,214	3,018	196	مايو
3,705	3,348	357	يونيو
3,148	2,784	364	يوليو
2,746	2,430	316	أغسطس
3,449	3,010	439	سبتمبر
3,449	2,978	471	أكتوبر
3,542	3,079	463	نوفمبر
3,505	3,008	497	ديسمبر
41,376.	36,368.	5,008	المجموع الكلي



إجمالي المعاملات	التوقعات	شهادة المنشأ	الفواتير	2020
6,108	2,131	1,265	2,712	يناير
6,284	1,897	1,400	2,987	فبراير
5,299	1,003	1,469	2,827	مارس
3,008	229	834	1,945	أبريل
2,485	269	684	1,532	مايو
3,696	424	987	2,285	يونيو
3,668	493	1,028	2,147	يوليو
3,167	392	898	1,877	أغسطس
4,386	756	1,149	2,481	سبتمبر
4,425	1,251	1,073	2,101	أكتوبر
4,630	1,367	1,074	2,189	نوفمبر
4,741	1,339	1,110	2,292	ديسمبر
51,897	11,551	12,971	27,375	المجموع الكلي



غرفة تجارة وصناعة البحرين البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020



المحتويات

55	1. جهات الاتصال والإدارة
56	2. تقرير المدقق المستقل
58	3. بيان المركز المالي
59	4. بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
60	5. بيان التغييرات في حقوق الأعضاء
61	6. بيان التدفقات النقدية
62	7. الإيضاحات حول البيانات المالية



أعضاء مجلس الإدارة

السيد جميل يوسف أحمد الغناه عضو مجلس الإدارة	السيد سمير عبدالله أحمد ناس رئيس مجلس الإدارة
السيد خالد راشد عبد الرحمن الزباني عضو مجلس الإدارة	السيد خالد محمد يوسف نجيب النائب الأول للرئيس
السيد رامز محمد بن عجمان العواضي عضو مجلس الإدارة	السيد محمد عبد الجبار محمود الكوهجي النائب الثاني للرئيس
السيد عبدالحسين خليل مرتضى ديواني عضو مجلس الإدارة	السيد عارف أحمد علي هجرس الأمين المالي
السيد عبد الحكيم إبراهيم محمد الشمري عضو مجلس الإدارة	السيد وليد إبراهيم خليل كانو نائب الأمين المالي
البروفيسور وهيب أحمد محمد الخاجة عضو مجلس الإدارة	السيد باسم محمد أحمد الساعي عضو المكتب التنفيذي
الشيخة هند بنت سلمان بن محمد آل خليفة عضو مجلس الإدارة	السيد محمد فاروق يوسف المؤيد عضو المكتب التنفيذي
السيدة بتول محمد أحمد داداباي عضو مجلس الإدارة	السيد أحمد صباح سلمان السلوم عضو مجلس الإدارة
السيدة سونيا محمد عبدالله جناحي عضو مجلس الإدارة	السيد أحمد عبدالله بن هندي المناعي عضو مجلس الإدارة

السيد شاكر إبراهيم الشتر

الرئيس التنفيذي

مبنى الغرفة "بيت التجار"
ص.ب: 248
المنامة
مملكة البحرين

المكتب الرئيسي

البنك الأهلي المتحد
بنك البحرين الوطني
بنك البحرين والكويت
بنك البركة الإسلامي
بيت التمويل الكويتي
بنك سبيكو
بنك الإثمار
مصرف السلام
بنك البحرين الإسلامي
المصرف الخليجي التجاري
بنك الكويت الوطني

البنوك

بي دي أو
الطابق 17
برج مكاتب الدبلوماسية التجاري
ص.ب: 787
المنامة
مملكة البحرين

مدققو الحسابات

تقرير المدقق المستقل إلى السادة الأعضاء في غرفة تجارة وصناعة البحرين

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لغرفة تجارة وصناعة البحرين («الغرفة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق الأعضاء، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات الملحقة بالبيانات المالية، بما في ذلك السياسات المحاسبية الهامة. في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للغرفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق الخاصة بنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة في تقريرنا ضمن قسم مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية. ونحن مستقلون عن الغرفة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. نحن نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معين لرأينا.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

تكون الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية للمساعدة في إعداد بيانات مالية تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الإحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الغرفة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بالمنشأة المستمرة، واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية الغرفة أو وقف عملياتها، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يكون أولئك المكلفون بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للغرفة.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية

تتلخص أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالي من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنجم الأخطاء عن الإحتيال أو الخطأ وتعتبر هامة إذا كان من الممكن أن تؤثر بشكل معقول، سواء منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

تقرير المدقق المستقل إلى السادة الأعضاء في غرفة تجارة وصناعة البحرين - تابع

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية - تابع

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. نحن أيضاً:

- نحدد ونقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواءً كانت ناجمة عن الإحتيال أو الخطأ، ونصمم وننفذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. وتكون مخاطرة عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الإحتيال أعلى من مخاطرة عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الإحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الإغفالات المقصودة أو تشويه الحقيقة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - نحصل على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في الظروف المحددة، لكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للغرفة.
 - نقيم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
 - نتوصل إلى إستنتاج معين حول مدى ملائمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كانت توجد شكوك كبيرة متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل في قدرة الغرفة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك كبيرة، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إن كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند إستنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المدقق الخاص بنا. ومع ذلك، يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع الغرفة إلى وقف أعمالها بصفتها منشأة مستمرة.
 - نقيم العرض الشامل للبيانات المالية وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- كما أننا نتواصل مع الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقوم بتحديدتها خلال عملية التدقيق.



BDO

المنامة - مملكة البحرين
4 أبريل 2021

غرفة تجارة وصناعة البحرين
بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020
(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	إيضاحات	
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
3.757.183	3.715.707	5	ممتلكات وآلات ومعدات
15.240.992	15.173.633	6	عقارات استثمارية
56.663	53.757	7	حق استخدام الموجودات
7.846.727	9.805.306	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
26.901.565	28.748.403		
			الموجودات المتداولة
1.236.104	1.575.060	9	ذمم تجارية مدينة وأخرى
11.057.052	9.410.722	10	ودائع قصيرة الأجل
2.439.573	1.283.845	11	نقد وأرصدة لدى البنوك
14.732.729	12.269.627		
41.634.294	41.018.030		مجموع الموجودات
			حقوق الأعضاء والمطلوبات
			حقوق الأعضاء
602.543	602.543	12	الاحتياطي الرأسمالي
4.500.000	4.500.000	13	احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء
2.522.707	2.456.135	14	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
177.150	177.150	15	احتياطي الأعمال الخيرية
32.473.874	32.480.718		الفائض المتراكم
40.276.274	40.216.546		
			المطلوبات غير المتداولة
56.751	55.189	16	الجزء غير المتداول من التزامات عقود الإيجار
14.181	19.433	17	منافع نهاية الخدمة للموظفين
70.932	74.622		
			المطلوبات المتداولة
1.458	1.562	16	الجزء المتداول من التزامات عقود الإيجار
1.285.630	725.300	18	ذمم تجارية دائنة وأخرى
1.287.088	726.862		
1.358.020	801.484		مجموع المطلوبات
41.634.294	41.018.030		مجموع حقوق الأعضاء والمطلوبات

إن هذه البيانات المالية قد تم اعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة، وتم التوقيع عليها بالنيابة عنه من قبل كل من:


عارف أحمد علي هجرس
الأمين المالي


سمير عبدالله أحمد ناس
رئيس مجلس الإدارة

غرفة تجارة وصناعة البحرين
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	إيضاحات	
			الإيرادات
1.047.938	634.130	19	إيرادات الاشتراكات
1.243.755	920.370		رسوم خدمات الأعضاء
50.034	58.440	20	إيرادات المبنى القديم
583.628	543.015	21	إيرادات المبنى الجديد (بيت التجار)
954.786	972.517	22	إيرادات الاستثمارات والودائع
86.512	377.667	23	إيرادات أخرى
1.140.583	-		إيرادات رعاية مؤتمر المستثمرين العرب
5.107.236	3.506.139		مجموع الإيرادات
			المصروفات
(1.782.594)	(1.872.573)	24	تكاليف الموظفين
(1.200.252)	-		مصروفات رعاية مؤتمر المستثمرين العرب
(408.501)	(771.385)	25	مصروفات عمومية وإدارية
(209.512)	(126.806)	19	رسوم تحصيل الاشتراكات
(42.219)	(22.842)	20	مصروفات المبنى القديم
(327.334)	(328.750)	21	مصروفات المبنى الجديد (بيت التجار)
(441.840)	(132.830)		مصروفات المؤتمرات والندوات والوفود والمعارض
(87.145)	(97.756)		اشترك في اتحادات الغرف العربية والخليجية
(118.195)	(130.745)	5	استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات
-	(8.760)		مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(2.906)	(2.906)	7	إطفاء حق استخدام الموجودات
(4.040)	(3.942)	16	مصروفات الفوائد على التزامات عقود الإيجار
(4.624.538)	(3.499.295)		مجموع المصروفات
482.698	6.844		الفائض للسنة
			الدخل الشامل الآخر
			البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها الربح أو الخسارة: (خسائر)/مكاسب تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة
1.036.081	(66.572)	8	من خلال الدخل الشامل الآخر
1.036.081	(66.572)		مجموع (الخسارة)/الدخل الشامل الآخر للسنة
1.518.779	(59.728)		مجموع (الخسارة)/الدخل الشامل للسنة

إن هذه البيانات المالية قد تم اعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة، وتم التوقيع عليها بالنيابة عنه من قبل كل من:


عارف أحمد علي هجرس
الأمين المالي


سمير عبدالله أحمد ناس
رئيس مجلس الإدارة

غرفة تجارة وصناعة البحرين
بيان التغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

المجموع	الفائض المتراكم	احتياطي الأعمال الخيرية	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء	الاحتياطي الرأسمالي	
38.757.495	31.991.176	177.150	1.486.626	4.500.000	602.543	في 31 ديسمبر 2018
1.518.779	482.698	-	1.036.081	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
40.276.274	32.473.874	177.150	2.522.707	4.500.000	602.543	في 31 ديسمبر 2019
(59.728)	6.844	-	(66.572)	-	-	مجموع (الخسارة)/الدخل الشامل للسنة
40.216.546	32.480.718	177.150	2.456.135	4.500.000	602.543	في 31 ديسمبر 2020

غرفة تجارة وصناعة البحرين

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	إيضاحات	
			الأنشطة التشغيلية
482.698	6.844		الفائض للسنة التسويات:
118.195	130.745	5	استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات
122.295	127.591	6	استهلاك العقارات الاستثمارية
2.906	2.906	7	إطفاء حق استخدام الموجودات
4.040	3.942	16	مصروفات الفوائد على التزامات عقود الإيجار
-	8.760		مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(38.274)	-	23	عكس مخصص خسائر ائتمانية متوقعة انتفى الغرض منه
(130.012)	(124.543)	22	أرباح أسهم
(535.530)	(473.111)	22	إيرادات الفوائد البنكية
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(504.169)	(379.662)		ذمم تجارية مدينة وأخرى
641.404	(560.330)		ذمم تجارية دائنة وأخرى
(2.042)	5.252		منافع نهاية الخدمة للموظفين، بالصافي
161.511	(1.251.606)		صافي النقد (المستخدم في)/ الناتج من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(70.115)	(89.269)	5	شراء ممتلكات وآلات ومعدات
(28.935)	(60.232)	6	شراء عقارات استثمارية
			صافي التغير في موجودات مالية بالقيمة العادلة
5.603	6.442	8	من خلال الدخل الشامل الآخر
(1.118.836)	1.677.949		صافي التغير في الودائع قصيرة الأجل
			استهلاك موجودات مالية بالقيمة العادلة
-	(2.031.593)	8	من خلال الدخل الشامل الآخر
130.012	124.543	22	أرباح أسهم
535.530	473.111	22	إيرادات الفوائد البنكية المستلمة
1.080.000	-		صافي التغير في استثمارات المضاربة
533.259	100.951		صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
(910)	(1.458)		المبلغ المسدد من أصل التزامات عقود الإيجار
(4.040)	(3.942)	16	الفوائد المدفوعة على التزامات عقود الإيجار
(4.950)	(5.400)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
689.820	(1.156.055)		صافي (النقص)/الزيادة في النقد وما في حكمه
1.753.283	2.443.103		النقد وما في حكمه في بداية السنة
2.443.103	1.287.048	11	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

غرفة تجارة وصناعة البحرين الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

(1) الغرفة وأنشطتها

غرفة تجارة وصناعة البحرين، هي مؤسسة أهلية ذات نفع عام، تم تأسيسها في عام 1939م كأول غرفة تجارية في الخليج العربي. ويتمثل النشاط الأساسي للغرفة في تنظيم المصالح التجارية والصناعية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترفيتها، وتهدف كذلك إلى تطوير المجتمع بدعم وتطوير الفعاليات الاقتصادية والإنتاجية لخير المملكة بصورة عامة ومصالح أعضائها بصفة خاصة.

بحسب المادة (38) من القرار رقم (156) بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة، يعتبر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين أمام الجمعية العمومية عن كل مخالفة للقانون، وإساءة استعمال أموال الغرفة أو تبديدها، ولا تسقط دعاوى المسؤولية في هذا الشأن إلا بمضي خمس سنوات من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية بالتصديق على كافة التقارير التي يلتزم مجلس الإدارة بعرضها عليها. وبناءً على ذلك تمت الموافقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 من قبل مجلس الإدارة.

إن المكتب الرئيسي للغرفة مسجل في مملكة البحرين.

إن البيانات المالية المبينة على الصفحات من 58 إلى 93 قد تم اعتمادها، والتصريح بإصدارها، وتوقيعها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 4 أبريل 2021.

(2) أساس الإعداد

بيان الالتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعلنة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن اللجنة المختصة بتفسير التقارير المالية.

أساس العرض والعملة الوظيفية

تم إعداد البيانات المالية للغرفة باستخدام فرضية المنشأة المستمرة ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل من خلال التقييم العادل للعقارات الاستثمارية والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لقد تم عرض البيانات المالية بالدينار البحريني كونه يمثل العملة الوظيفية للغرفة.

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة الحكم في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة. إن المجالات التي تتطلب ممارسة الحكم عند تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة مبينة في الإيضاح رقم 4 المتمم للبيانات المالية.

التحسينات/التعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية/معايير المحاسبة الدولية

تحتوي التحسينات / التعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية/معايير المحاسبة الدولية على عددٍ من التعديلات والتي يعتبرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية غير مستعجلة ولكن ضرورية. وتشتمل التحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعديلات ينتج عنها تغييرات محاسبية للأغراض العرض، والاعتراف أو القياس، وكذلك في المصطلحات أو التعديلات التحريرية المتعلقة بمجموعة متنوعة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل فردي. إن هذه التعديلات سارية المفعول على البيانات المالية السنوية المدققة للغرفة للفترة اللاحقة مع السماح بالتطبيق المبكر.

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

2. أساس الإعداد - تابع

المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة والنافذة ولكنها ليست ذات صلة في عام 2020

إن التعديلات الجديدة التالية على المعايير الحالية والتفسيرات للمعايير الصادرة إلزامية للفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020، ولكنها ليست ذات صلة بعمليات الغرفة:

المعيار أو التفسير	العنوان	ساري المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد
معيار المحاسبة الدولي رقم (1)	عرض البيانات المالية	1 يناير 2020
معيار المحاسبة الدولي رقم (8)	السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	1 يناير 2020
معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	الأدوات المالية: "الاعتراف والقياس"	1 يناير 2020
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)	إندماج الأعمال	1 يناير 2020
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)	الأدوات المالية: الإفصاحات	1 يناير 2020
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)	الأدوات المالية	1 يناير 2020
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)	إميازات الإيجار المتعلقة بكوفيد-19	1 يونيو 2020

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكنها ليست نافذة في عام 2020

تم إصدار المعايير والتفسيرات المحاسبية الجديدة/المعدلة التالية، ولكنها ليست إلزامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020. كما لم يتم اعتمادها في إعداد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وسوف أو قد يكون لها تأثير على البيانات المالية المستقبلية للغرفة. في جميع الحالات، تعزّم الغرفة تطبيق هذه المعايير اعتباراً من تاريخ بدء التطبيق كما هو مبين في الجدول أدناه:

المعيار أو التفسير	العنوان	ساري المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد
معيار المحاسبة الدولي رقم (39)	الأدوات المالية: "الاعتراف والقياس"	1 يناير 2021
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4)	عقود التأمين	1 يناير 2021
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)	الأدوات المالية: "الإفصاحات"	1 يناير 2021
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)	الأدوات المالية	1 يناير 2021
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)	عقود الإيجار	1 يناير 2021
معيار المحاسبة الدولي رقم (16)	الممتلكات، الآلات والمعدات - المتحصلات قبل قصد الاستخدام	1 يناير 2022
معيار المحاسبة الدولي رقم (37)	العقود غير المجدية - تكلفة الوفاء بالعقد	1 يناير 2022
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)	الرجوع إلى الإطار المفاهيمي	1 يناير 2022
معيار المحاسبة الدولي رقم (1)	تصنيف الالتزامات إلى متداولة وغير متداولة	1 يناير 2023
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17)	عقود التأمين	1 يناير 2023

التطبيق المبكر للمعايير أو التعديلات في 2020

لم تقم الغرفة بالتطبيق المبكر لأي من المعايير الجديدة أو المعدلة في سنة 2020. لن يكون هناك أي تغيير في المركز المالي والنتائج التشغيلية للغرفة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 في حال قامت الغرفة بالتطبيق المبكر لأي من المعايير المذكورة أعلاه والتي تنطبق على الغرفة.

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

3. أهم السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية. إن هذه السياسات قد تم تطبيقها على أساس منتظم ومتماثل لكل السنوات المعروضة في هذا التقرير، ما لم يذكر خلاف ذلك.

ممتلكات وآلات ومعدات

تدرج الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد طرح مخصص الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. تتضمن التكلفة جميع النفقات التي تم إنفاقها على الموجودات بصورة مباشرة لوضعها في الحالة التشغيلية التي تمكنها من تحقيق الغرض الذي تم شراؤها من أجله.

يتم حساب الاستهلاك بحيث يتم شطب تكلفة الممتلكات والآلات والمعدات بعد استنزال قيمتها المتبقية المقدره بطريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المتوقعة. ولا يتم استهلاك الأراضي المملوكة حيث أنها تعتبر ذات عمر إنتاجي غير محدد. إن الفئات الرئيسية للموجودات وأعمارها الإنتاجية المتوقعة هي كالتالي:

المباني	8 - 40 سنة
السيارات	5 سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	3 سنوات
الأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية	5 سنوات

إن المكاسب والخسائر الناتجة من استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات يتم تحديدها بالرجوع إلى قيمتها الدفترية والتي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد صافي الربح.

يتم احتساب مصروفات الصيانة والتجديدات ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر حين إنفاقها.

تتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات بغرض استعراض الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الأوضاع المحيطة بتلك الموجودات إلى أن قيمتها الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد. وفي حال وجود أي مؤشر يفيد بذلك وعندما تزيد القيم الدفترية عن المبالغ المقدره القابلة للاسترداد، فإنه يتم تخفيض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات إلى المبالغ القابلة للاسترداد.

عقارات إستثمارية

تتكون العقارات الإستثمارية بشكل أساسي من مباني مشيدة على أراضي مملوكة محتفظ بها لغرض تحقيق مكاسب رأسمالية طويلة المدى أو الحصول على عوائد إيجار من تأجيرها.

إن الأراضي المملوكة لا تستهلك حيث أنها تعتبر ذات عمر إنتاجي غير محدد.

تم تسجيل المباني بالتكلفة ويتم حساب المخصص اللازم لاستهلاكها بطريقة القسط الثابت على فترات تتراوح ما بين 8 سنوات ولغاية 40 سنة.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الإستثمارية إذا ما تم استبعادها أو إذا ما تم سحبها من الخدمة بصورة دائمة ولم تعد هناك أية منافع مستقبلية يتوقع جنيها من استبعادها. إن أي مكاسب أو خسائر عند إلغاء الاعتراف بعقار إستثماري معين يتم الاعتراف بها ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في السنة التي يتم فيها إلغاء الاعتراف بذلك العقار الإستثماري.

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

3. أهم السياسات المحاسبية - تابع

الموجودات المالية

تصنف الغرفة موجوداتها المالية ضمن إحدى الفئات المبينة أدناه، وذلك بناءً على الغرض الذي تم من أجله إقتناء الموجودات. تتمثل السياسة المحاسبية لكل فئة في الآتي:

أ. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يوجد لدى الغرفة عدد من الاستثمارات الاستراتيجية في شركات مدرجة في سوق الأسهم المالية وشركات غير مدرجة في سوق الأسهم المالية، والتي لم يتم اعتبارها كشركات تابعة أو زميلة أو شركات خاضعة للسيطرة المشتركة. قامت الغرفة باتخاذ قرار لا رجعة فيه بالنسبة لتلك الاستثمارات، وتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وليس من خلال الربح أو الخسارة، حيث تعتبر الغرفة بأن هذا القياس هو الأكثر تمثيلاً لنموذج عمل هذه الموجودات. تدرج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر، أما بالنسبة للتغيرات التراكمية في القيمة العادلة، فيتم إدراجها ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر. يعاد تصنيف أي رصيد ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر مباشرة إلى حساب الفائض المتراكم عند القيام باستبعاد الاستثمار، ولا تتم إعادة تصنيفه إلى الربح أو الخسارة.

يتم الاعتراف بتوزيعات أرباح الأسهم ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تسجيل المبلغ الكلي لتلك التوزيعات أو جزء منه مقابل القيمة الدفترية للاستثمارات ذات الصلة.

يتم الاعتراف بالموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي يتم شراؤها أو بيعها بتاريخ التسوية مع إدراج أي تغير في القيمة العادلة بين تاريخ الإيجار وتاريخ التسوية ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر.

ب. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

تنشأ هذه الموجودات بشكل أساسي من توفير الخدمات للعملاء (على سبيل المثال الذمم التجارية المدينة)، ولكنها تتضمن أيضاً أنواعاً أخرى من الموجودات المالية حيث يكون الهدف هو الاحتفاظ بهذه الموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي تتكون من مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط. يتم الاعتراف بهذه الموجودات مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المنسوبة بشكل مباشر إلى استهلاكها أو إصدارها، ويتم إدراجها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، وذلك بعد طرح مخصص انخفاض القيمة.

يتم الاعتراف بمخصصات انخفاض قيمة الذمم المدينة المتداولة وغير المتداولة بناءً على النهج المبسط الوارد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) باستخدام مصفوفة المخصص لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. وخلال هذه العملية، يتم تقييم احتمالية التخلف عن سداد الذمم التجارية المدينة. بعد ذلك، يتم ضرب هذه الاحتمالية بمقدار الخسارة المتوقعة الناشئة من التخلف عن السداد لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة للذمم التجارية المدينة. بالنسبة للذمم المدينة التي يتم إدراجها بالقيمة الصافية، يتم تسجيل هذه المخصصات في حساب منفصل مع الاعتراف بالخسارة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. وعند التأكد من كون الذمم التجارية المدينة غير قابلة للتحويل، يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المعنية مقابل المخصص المرتبط بها.

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

3. أهم السياسات المحاسبية - تابع

الموجودات المالية - تابع

ب. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - تابع

يتم الاعتراف بمخصصات انخفاض قيمة الذمم المدينة من الأطراف ذات العلاقة والقروض المقدمة للأطراف ذات العلاقة على أساس نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المستقبل. تستند المنهجية المستخدمة لتحديد قيمة المخصص على ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بالموجودات المالية. بالنسبة لتلك الموجودات المالية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي بها، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة اثني عشر شهراً مع إجمالي دخل الفوائد. أما بالنسبة لتلك الموجودات المالية التي زادت مخاطر الائتمان المرتبطة بها بشكل جوهري، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة مع إجمالي دخل الفوائد. وفيما يخص تلك التي تم تحديدها على أنها ذات قيمة ائتمانية منخفضة، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة الحياة مع إجمالي دخل الفوائد على أساس قيمتها الصافية.

من حين لآخر، تختار الغرفة إعادة التفاوض بشأن شروط سداد الذمم التجارية المدينة المستحقة من العملاء الذين كان لديها سابقاً تاريخ تداول جيد معهم. تؤدي عمليات إعادة التفاوض هذه إلى تغييرات في توقيت المدفوعات بدلاً من التغييرات في المبالغ المستحقة، وبالتالي، يتم خصم التدفقات النقدية الجديدة المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي، كما يتم الاعتراف بأي فرق ناتج عن ذلك بالمقارنة مع القيمة الدفترية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

تشتمل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة المتضمنة في بيان المركز المالي للغرفة على ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً، وودائع قصيرة الأجل، ونقد وأرصدة لدى البنوك.

ودائع قصيرة الأجل

تمثل الودائع قصيرة الأجل الأموال المودعة لدى المؤسسات المالية التي تتعامل معها الغرفة. يتم قياسها مبدئياً بالتكلفة المطفأة ويتم الاعتراف بالأرباح على أساس الاستحقاق المحاسبي. إن الودائع قصيرة الأجل ذات فترات استحقاق أصلية تزيد عن ثلاثة أشهر وتصل لغاية اثني عشر شهراً من تاريخ إيداعها.

النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من نقد في الصندوق، وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك.

المطلوبات المالية

تتكون المطلوبات المالية لدى الغرفة من ذمم تجارية دائنة وأخرى (باستثناء منافع الموظفين). يتم الاعتراف الأولي بهذه المطلوبات المالية بالقيمة العادلة ويُعاد قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

3. أهم السياسات المحاسبية - تابع

المطلوبات المالية - تابع

ذمم تجارية دائنة وأخرى (باستثناء منافع الموظفين)

يتم الاعتراف بالذمم التجارية الدائنة والأخرى (باستثناء منافع الموظفين) بالقيمة التي سوف يتم دفعها في المستقبل مقابل السلع أو الخدمات المستلمة سواء تم أو لم يتم استلام فواتير بقيمتها من المورد.

المخصصات

تحتسب الغرفة باحتساب المخصصات حينما يكون لديها التزام نافع أو قانوني قائم يحتم عليها تحويل منافع اقتصادية للغير نتيجة لأحداث سابقة وأن يكون بالإمكان تقدير ذلك الإلتزام بشكل موثوق.

منافع نهاية الخدمة للموظفين

منافع قصيرة الأجل

إن منافع الموظفين قصيرة الأجل تقاس على أساس غير مضمون ويتم صرفها متى ما تم تقديم الخدمة ذات الصلة. ويتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان لدى الغرفة إلتزام نافع أو قانوني قائم يحتم عليها دفع هذا المبلغ كنتيجة لخدمات سابقة مقدمة من قبل الموظفين، وإذا ما كان بالإمكان تقدير هذا الإلتزام بدرجة كافية من الموثوقية.

منافع ما بعد التوظيف

يتم الاعتراف بمنافع الموظفين ومستحقات الإجازات السنوية والعطل وتذاكر السفر وغيرها من المنافع قصيرة الأجل الناتجة عن خدماتهم على أساس الاستحقاق. وتساهم الغرفة في نظام التقاعد للموظفين البحرينيين والمدار من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مملكة البحرين. إن هذا النظام التقاعدي محدد المنافع ويتم احتساب المساهمات التي تسدها الغرفة في النظام المذكور ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في السنة التي تتعلق بها. وبموجب هذا النظام التقاعدي فإن الغرفة لديها التزام قانوني قائم يحتم عليها سداد المساهمات عند استحقاقها، ولا يترتب على الغرفة التزام بسداد المنافع المستقبلية.

تدفع مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الأجانب في الغرفة وفقاً لأحكام قانون العمل البحريني. وتقوم الغرفة باحتساب الإلتزامات المستحقة ذات الصلة ضمن المطلوبات على أساس سنوي.

التبرعات لصالح الأعمال الخيرية

إن التبرعات لصالح الأعمال الخيرية والتي تهدف إلى دعم التجار المتعثرين، تتم الموافقة عليها من قبل الأعضاء في الجمعية العامة السنوية ويتم الإيعتراف بالتبرعات التي تقوم بها الغرفة لصالح الأعمال الخيرية وتحويلها إلى إحتياطي الأعمال الخيرية في السنة التي تتم فيها الموافقة عليها.

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

3. أهم السياسات المحاسبية - تابع

عقود الإيجار

تقوم الغرفة باحتساب العقد، أو جزء من العقد، كعقد إيجار عندما يمنحها ذلك العقد الحق في استخدام الموجودات لفترة من الوقت نظير مقابل مالي. إن عقود الإيجار هي تلك العقود التي تستوفي المعايير التالية:

(أ) أن تكون هناك موجودات محددة؛

(ب) تحصل الغرفة بشكل كبير على جميع المنافع الاقتصادية جراء استخدام الموجودات؛ و

(ج) أن تمتلك الغرفة الحق في الاستخدام المباشر للموجودات.

تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كان المورد يمتلك حقوق جوهرية لاستبدال الموجودات. إذا تبين أن المورد يمتلك تلك الحقوق، فعند ذلك لا يمكن معاملة العقد على أنه كعقد إيجار. عند تحديد ما إذا كانت الغرفة تحصل بشكل كبير على جميع المنافع الاقتصادية جراء استخدام الموجودات، فإن الغرفة تأخذ بعين الاعتبار فقط المنافع الاقتصادية التي تنشأ عن استخدام الموجودات، وليس تلك المرتبطة بالملكية القانونية أو غيرها من الفوائد المحتملة.

عند تحديد ما إذا كان للعقد الحق في الاستخدام المباشر للموجودات، تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كانت تمتلك حق التحكم في كيفية استخدام الموجودات والغرض منها خلال فترة الاستخدام. إذا لم تكن هناك قرارات مهمة يجب اتخاذها لأنها محددة مسبقاً بسبب طبيعة الموجودات، تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كانت متواجدة خلال تصميم الموجودات بطريقة تحدد مسبقاً كيف ولأي غرض سيتم استخدام الموجودات خلال فترة الاستخدام. إذا كان العقد أو جزء من عقد لا يستوفي هذه المعايير، تقوم الغرفة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى السارية بدلاً من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16).

يتم تسجيل جميع عقود الإيجار من خلال الاعتراف بحق استخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار بإستثناء:

- عقود الإيجار الخاصة بموجودات منخفضة القيمة؛ و
- عقود الإيجار قصيرة الأجل التي تكون مدتها ١٢ شهراً أو أقل.

يتم قياس التزامات عقود الإيجار بالقيمة الحالية للمدفوعات التعاقدية التي يجب سدادها للمؤجر خلال مدة عقد الإيجار، مع معدل خصم محدد من خلال الرجوع إلى المعدل المحدد في عقد الإيجار ما لم يمكن تحديده بسهولة (كما هو الحال في العادة)، في هذه الحالة، يتم استخدام معدل الفائدة المتزايدة على الاقتراض للغرفة في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم تضمين مدفوعات الإيجار المتغيرة عند قياس التزام عقد الإيجار فقط إذا كانت تعتمد على مؤشر أو معدل. في مثل هذه الحالات، يتم افتراض أن العنصر المتغير سيبقى ثابت خلال مدة عقد الإيجار عند احتساب القياس المبدئي للالتزام عقد الإيجار. يتم تسجيل دفعات الإيجار المتغيرة الأخرى كمصروف في الفترة التي تتعلق بها.

عند الاعتراف المبدئي، تشتمل القيمة الدفترية للالتزامات عقود الإيجار على التالي:

- المبالغ المتوقعة دفعها بموجب أي ضمان متعلق بالقيمة المتبقية؛
- السعر الممكن لأي خيار شراء يمنح لصالح الغرفة إذا كان وبشكل معقول وواضح وممكن تقييم ذلك الخيار؛ و
- أي غرامات مستحقة الدفع لإنهاء عقد الإيجار، إذا تم تقدير مدة عقد الإيجار على أساس تنفيذ خيار الإنهاء.

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

3. أهم السياسات المحاسبية - تابع

عقود الإيجار - تابع

يتم قياس حق استخدام الموجودات مبدئياً بنفس مبلغ التزامات عقود الإيجار، ويتم تخفيضه لأي حوافز إيجار محصلة، بينما يتم زيادة قيمته جراء الآتي:

- مدفوعات الإيجار المدفوعة في أو قبل بدء الإيجار؛
- التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة؛ و
- قيمة أي مخصص معترف به عندما يُطلب من الغرفة تعاقدياً تفكيك الموجودات المؤجرة أو إزالتها أو استبعادها.

لاحقاً بعد القياس المبدئي للالتزامات عقود الإيجار، تزداد قيمة هذه الالتزامات كنتيجة عن الفائدة المستحقة بمعدل ثابت على رصيد الإيجار المستحق، بينما تنخفض بقيمة دفعات الإيجار. يتم إطفاء حق استخدام الموجودات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار المتبقية أو على مدى الاعمار الإنتاجية المتبقية للموجودات إذا كان أقصر من مدة عقد الإيجار.

عندما تقوم الغرفة بمراجعة تقديرها لفترة أي عقد إيجار، فإنها تقوم بتعديل القيمة الدفترية للالتزام الإيجار لتعكس المدفوعات التي يتعين دفعها على مدى الفترة المعدلة، والتي يتم خصمها بنفس معدل الخصم المطبق عند بدء الإيجار. تتم مراجعة القيمة الدفترية للالتزامات عقود الإيجار بشكل مماثل عند مراجعة العنصر المتغير لمدفوعات الإيجار المستقبلية التي تعتمد على النسبة أو المؤشر المعدل. في كلتا الحالتين، يتم إجراء تعديل معادل على القيمة الدفترية لحق استخدام الموجودات، مع إطفاء القيمة الدفترية المعدلة على مدى فترة الإيجار (المعدلة) المتبقية.

عندما تعيد الغرفة التفاوض بشأن الشروط التعاقدية لعقد الإيجار مع المؤجر، فإن المعاملة المحاسبية تعتمد على طبيعة التعديل:

- إذا نتج عن إعادة التفاوض استئجار موجودات إضافية بمبلغ يتناسب مع السعر المستقل لحق استخدام الموجودات الإضافية التي تم الحصول عليها، يتم احتساب التعديل على أنه عقد إيجار منفصل وفقاً للسياسة المبينة أعلاه؛
- في جميع الحالات الأخرى التي ينتج فيها زيادة في نطاق عقد الإيجار (سواء كان ذلك تمديد لفترة الإيجار أو استئجار موجودات إضافية) جراء إعادة التفاوض، تتم إعادة قياس التزام الإيجار باستخدام معدل الخصم السائد في تاريخ وقت التعديل، مع تعديل حق استخدام الموجودات بنفس المبلغ؛ و
- إذا أسفرت عملية إعادة التفاوض عن انخفاض في نطاق عقد الإيجار، يتم تخفيض القيم الدفترية للالتزام الإيجار وحق استخدام الموجودات بنفس القيمة لكي تعكس جزء من الإنهاء الكامل لعقد الإيجار، ويتم الاعتراف بالفرق الناتج عن هذا التعديل في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. يتم بعد ذلك تعديل التزام عقد الإيجار مرة أخرى للتأكد من أن قيمته الدفترية تعكس مبلغ المدفوعات الجديد الذي تم التفاوض عليه وفترة العقد الجديد الذي تم التفاوض عليه، مع مدفوعات الإيجار المعدلة والمخصومة باستخدام معدل الخصم السائد في تاريخ التعديل. يتم تعديل حق استخدام الموجودات بنفس المبلغ.

وفقاً للإعفاءات المتاحة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، لا تتم رسمة عقود الإيجار الخاصة بالموجودات منخفضة القيمة بالإضافة إلى عقود الإيجار قصيرة الأجل في بيان المركز المالي. ويتم احتساب جميع المدفوعات التي تتم مقابل هذه العقود في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

3. أهم السياسات المحاسبية - تابع

الإعتراف بالإيرادات

التزام الأداء وتوقيت الاعتراف بالإيرادات

تستمد الغرفة إيراداتها من تقديم الخدمات في الفترة المحاسبية التي يتم فيها تقديم تلك الخدمات. يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق على مدى فترة عقد الإيجار، كما تحسب حوافز الإيجار كجزء لا يتجزأ من إجمالي إيرادات الإيجار على مدى فترة عقد الإيجار. بالنسبة للعقود ذات الأسعار الثابتة، يتم الاعتراف بالإيرادات بالاستناد إلى الخدمة الفعلية المقدمة حتى نهاية فترة إعداد التقرير كنسبة من إجمالي الخدمات التي سيتم تقديمها، لأن العميل يتلقى ويستخدم المنافع في آن واحد.

تحديد سعر المعاملة

في حال العقود ذات الأسعار الثابتة، فإن العميل يدفع مبلغاً ثابتاً وفقاً لجدول المدفوعات. إذا تجاوزت قيمة الخدمات المقدمة المبلغ المدفوع، يتم الاعتراف بأصل العقد. أما إذا تجاوز المبلغ المدفوع قيمة الخدمات المقدمة، فيتم الاعتراف بالتزامات العقد.

تخصيص المبالغ للتزامات الأداء

إن إيرادات الغرفة مستمدة من عقود ذات رسوم ثابتة، وبالتالي، يتم تحديد مبلغ الإيرادات التي سيتم تحقيقها من كل عقد بالرجوع إلى تلك الرسوم الثابتة الواردة في ذلك العقد.

بالنسبة لجميع العقود، يوجد سعر ثابت للخدمة المراد تقديمها. ولذلك، ليست هناك حاجة لممارسة الحكم عند تخصيص سعر العقد لكل خدمة يتم تقديمها.

الإيرادات الأخرى

الإيرادات الأخرى تحتسب عند استحقاقها، إلا إذا كان هناك شك في تحصيلها.

المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم احتساب المعاملات التي يتم إبرامها بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ إبرام تلك المعاملات، إن المكاسب والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المثبتة بالعملات الأجنبية إلى الدينار البحريني، وفقاً لأسعار الصرف في نهاية السنة، يتم الاعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. إن البنود الغير نقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية والمثبتة بعملة أجنبية، يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة كما في تواريخ المعاملات الأولية. أما البنود الغير نقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة والمثبتة بعملة أجنبية، فيتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة لها. إن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تحويل البنود الغير نقدية تتم معاملتها بما يتماشى مع الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للبيد.

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات المحتملة

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب من إدارة الغرفة استخدام تقديرات وافتراسات من شأنها أن تؤثر على المبالغ المبينة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة في تاريخ البيانات المالية، وعلى المبالغ المبينة للإيرادات والمصروفات خلال فترة إعداد التقرير. إن تحديد التقديرات يتطلب اتخاذ القرارات التي تعتمد على الخبرات السابقة، والظروف الإقتصادية القائمة والمتوقعة، وجميع المعلومات الأخرى المتاحة. إن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة عن تلك التقديرات.

إن أهم المجالات التي تتطلب استخدام تقديرات الإدارة وافتراساتها في هذه البيانات المالية تتعلق بما يلي:

- ▲ العمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات؛
- ▲ تصنيف الإستثمارات؛
- ▲ التقييم العادل للإستثمارات؛
- ▲ قياس القيمة العادلة؛
- ▲ انخفاض قيمة الموجودات؛
- ▲ الاعتراف بالإيرادات؛
- ▲ تحديد مدة عقود الإيجار ومعدلات الفائدة على الاقتراض؛
- ▲ العمر الانتاجي لحق استخدام الموجودات؛
- ▲ الإجراءات القانونية؛
- ▲ فرضية المنشأة المستمرة؛ و
- ▲ الإلتزامات المحتملة.

العمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات

يتم حساب الاستهلاك لآلات وممتلكات ومعدات الغرفة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية. وتتم مراجعة الأعمار الإنتاجية للآلات والممتلكات والمعدات بشكل دوري. إن المراجعة تتم بالاستناد إلى الوضع الراهن للموجودات والفترة المقدرة التي سوف تستمر خلالها الموجودات المعنية في تحقيق المنفعة الاقتصادية للغرفة.

تصنيف الإستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة، تقرر الإدارة عند امتلاك استثمار معين بشأن ما إذا كان ينبغي أن يتم تصنيفه على أنه استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالتكلفة المطفأة. إن هذا التصنيف يعكس نية الإدارة فيما يخص كل استثمار ويخضع كل استثمار حسب تصنيفه لمعالجة محاسبية مختلفة بناءً على متطلبات ذلك التصنيف.

التقييم العادل للإستثمارات

تقوم الغرفة بتحديد القيمة العادلة للإستثمارات الغير مدرجة في أسواق مالية نشطة باستخدام التقييم المقدم من قبل مديري الصناديق وأساليب التقييم مثل طريقة تقييم صافي الموجودات المعدل، وأسعار أحدث المعاملات للإستثمارات مماثلة. ويتم تقدير القيمة العادلة في وقت معين على أساس ظروف السوق والمعلومات المتاحة عن الشركات المستثمر فيها.

إن هذه التقديرات ذات طبيعة ذاتية ومتضمنة لأمر غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من الحكم، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. إن الأحداث المستقبلية كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية غير مؤكدة. وأنه من الممكن بشكل معقول، بناءً على المعرفة القائمة، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات المستخدمة مما قد يتطلب إجراء تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للإستثمارات. وفي الحالات التي يتم فيها استخدام نماذج تقييم صافي الموجودات لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير صافي الموجودات من قبل مديري الصناديق بناءً على المعلومات المتاحة والنقاشات مع ممثلي إدارة الشركات المستثمر فيها، وبناءً على أحدث بيانات مالية مدققة متاحة، وحسابات الإدارة غير المدققة.

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات المحتملة - تابع

قياس القيمة العادلة

إن عدد من الموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية للغرفة يتطلب قياس القيمة العادلة و/ أو الإفصاح عنها.

عند قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وغير المالية للغرفة، تتم الاستفادة قدر الإمكان من مدخلات ومعطيات السوق الملحوظة. ويتم تصنيف المدخلات المستخدمة في تحديد قياس القيمة العادلة إلى مستويات مختلفة بناءً على مدى ملاحظة المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم المتبعة («التسلسل الهرمي للقيمة العادلة»):

- ▲ مدخلات من المستوى الأول: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة يمكن أن تصل إليها المنشأة في تاريخ القياس؛
- ▲ مدخلات من المستوى الثاني: المدخلات عدا عن الأسعار المعلنة المشمولة في المستوى الأول التي تكون ملحوظة للموجودات أو المطلوبات، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
- ▲ مدخلات من المستوى الثالث: المدخلات غير الملحوظة للموجودات أو المطلوبات (على سبيل المثال، المدخلات غير المشتقة من بيانات السوق).

يعتمد تصنيف أي بند في المستويات المذكورة أعلاه على أدنى مستوى من المدخلات المستخدمة التي يكون لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة لذلك البند. ويتم الاعتراف بنقل البنود بين المستويات في الفترة التي يحدث فيها ذلك.

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية لدى الغرفة مبدئياً بالقيمة العادلة، ويعاد قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة، في حين يتم الإفصاح عن الموجودات التي تتطلب إعادة قياس القيمة العادلة لها في الإيضاح رقم 27 المتمم لهذه البيانات المالية.

انخفاض قيمة الموجودات

الموجودات المالية

تقوم الغرفة على أساس تطليقي بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بالذمم التجارية المدينة والنقد وأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل. تعتمد منهجية انخفاض القيمة المطبقة على ما إذا كانت هناك زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان. تطبق الغرفة النهج المبسط المسموح به في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، والذي يتطلب الاعتراف بالخسائر المتوقعة لمدى الحياة منذ الاعتراف المبدئي بالذمم التجارية المدينة.

كما في 31 ديسمبر 2020، وفي رأي الإدارة، هناك حاجة لتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 198.850 دينار بحريني (2019: 182.216 دينار بحريني). أما بالنسبة للنقد والأرصدة لدى البنوك، فقد بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة 3.203 دينار بحريني (2019: 3.530 دينار بحريني)، في حين بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بالودائع قصيرة الأجل 89.278 دينار بحريني (2019: 120.897 دينار بحريني).

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات المحتملة - تابع

إنخفاض قيمة الموجودات - تابع

الموجودات غير المالية الأخرى

بخلاف الموجودات المالية لدى الغرفة، فإن القيم الدفترية لموجوداتها أو وحدة توليد النقد لها، تتم مراجعتها في تاريخ كل بيان مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. إن وحدة توليد النقد هي أصغر مجموعة قابلة للتحديد من الموجودات التي تولد تدفقات نقدية بحيث تكون مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الواردة من الموجودات الأخرى. وفي حال وجود أي من هذه المؤشرات، يتم تقدير قيمة الموجودات القابلة للاسترداد. إن المبلغ القابل للاسترداد بخسارة انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية أو وحدة توليد النقد لموجودات معينة أيهما أكبر مطروحاً منها تكاليف البيع. ويتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية أو وحدة توليد النقد لموجودات معينة عن المبلغ المقدر القابل للاسترداد. كما يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. إن خسائر انخفاض القيمة يتم عكسها فقط إذا كان هناك مؤشر على أنها لم تعد موجودة وكان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد.

الإعتراف بالإيرادات

تمارس الغرفة الحكم عند تحديد ما إذا كان ينبغي أن يتم الاعتراف بمعاملة الإيرادات في نقطة زمنية معينة أو على مدى فترة من الزمن مع مراعاة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تحديد مدة عقود الإيجار ومعدلات الفائدة على الاقتراض

في حال كون الغرفة مستأجراً، فإن إدارة الغرفة تمارس الحكم عند تحديد ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول ممارسة حقهم في خيارات الإيجار لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار عند البدء وكذلك خلال مدة عقد الإيجار. ويتم مراجعة القيمة الدفترية للالتزامات عقود الإيجار بناءً على عناصر متغيرة معينة بالنسبة لمدفوعات الإيجار المستقبلية مثل المعدلات أو المؤشرات. إن مسألة تحديد معدلات الفائدة المتزايدة على الاقتراض المستخدمة لتحديد القيمة الدفترية للالتزامات عقود الإيجار ومعدلات الخصم المستخدمة لتحديد القيمة الدفترية لحق استخدام الموجودات تتضمن تقديرات الإدارة إلى حد ما. إن أي تغييرات تطرأ على تقديرات الإدارة قد يكون لها تأثير على مدة وكذلك القيمة الدفترية لموجودات والتزامات عقود الإيجار.

العمر الانتاجي لحق استخدام الموجودات

يتم إطفاء حق استخدام الموجودات على مدى عمرها الإنتاجي. يعتمد العمر الإنتاجي على تقديرات الإدارة للفترة التي من المتوقع أن تجني خلالها الغرفة إيرادات من هذه الموجودات، كما تتم مراجعة ذلك بشكل دوري لضمان استمرار ملاءمته. إن التغييرات التي تطرأ على التقديرات يمكن أن تؤدي إلى اختلافات كبيرة بين القيمة الدفترية والمبالغ المحسوبة ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في فترات معينة. يتم إطفاء حق استخدام الموجودات لدى الغرفة على أساس القسط الثابت من تاريخ البدء وحتى نهاية العمر الإنتاجي المقدر لحق استخدام الموجودات أو نهاية مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. وتقوم الإدارة بمراجعة العمر الإنتاجي لحق استخدام الموجودات بشكل دوري. تعتمد المراجعة على الوضع الحالي للموجودات والفترة المقدر التي يتوقع أن تستمر خلالها الموجودات في تحقيق منافع اقتصادية للغرفة.

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات المحتملة - تابع

الإجراءات القانونية

تقوم الغرفة بالاعتراف بمخصص عندما يكون هناك إلتزام قائم نتيجة لأحداث سابقة، ومن المرجح أن يتم نقل منافع اقتصادية، ويمكن تقدير مبلغ تكاليف النقل بشكل موثوق. وفي الحالات التي لا يتم فيها استيفاء المعايير، قد يتم الإفصاح عن إلتزام محتمل في الإيضاحات المتممة للبيانات المالية. إن الإلتزامات الناشئة فيما يتعلق بالمطلوبات المحتملة التي تم الإفصاح عنها، أو تلك التي لم يتم الاعتراف بها في الوقت الحالي أو الإفصاح عنها في البيانات المالية من الممكن أن يكون له تأثير جوهري على المركز المالي للغرفة. يتطلب تطبيق هذه المبادئ المحاسبية على القضايا القانونية أن تقوم إدارة الغرفة باتخاذ قرارات حول مختلف المسائل الواقعية والقانونية الخارجة عن نطاق سيطرتها.

وتقوم الغرفة أيضاً بمراجعة القضايا القانونية القائمة ومتابعة التطورات في الإجراءات القانونية في تاريخ كل تقرير، وذلك من أجل تقييم الحاجة إلى المخصصات والإفصاحات في بياناتها المالية. من بين العوامل التي تؤخذ في الإعتبار عند اتخاذ القرارات بشأن المخصصات طبيعة الدعاوى، والمطالبات أو التقييم، والإجراءات القانونية، والمستوى المحتمل للأضرار التي يتم تحديدها من قبل القضاء حيث تم رفع الدعاوى، والمطالبات أو التقييم، والتقدم المحرز في القضية (بما في ذلك التقدم المحرز بعد تاريخ البيانات المالية ولكن قبل إصدار هذه البيانات)، وآراء أو وجهات نظر المستشارين القانونيين، والخبرة في قضايا مماثلة وأي قرار تتخذه إدارة الغرفة فيما يتعلق بكيفية تعاطيها مع الدعاوى، والمطالبة أو التقييم.

فرضية المنشأة المستمرة

تقوم إدارة الغرفة بمراجعة المركز المالي على أساس دوري وتقوم بتقييم الحاجة إلى أي تمويل إضافي لمقابلة متطلبات رأس المال العامل، كما تقوم أيضاً بتقدير الأموال اللازمة لمواجهة الإلتزامات عند استحقاقها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأعضاء يؤكدون على توفير الدعم المالي الكافي لتمويل متطلبات الغرفة لضمان استمرارها كمنشأة مستمرة.

الإلتزامات المحتملة

بحكم طبيعتها، تنشأ الإلتزامات المحتملة فقط بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية. إن تقييم مثل هذه الإلتزامات المحتملة يتضمن ممارسة درجة عالية من الحكم والتقديرات لنتائج الأحداث المستقبلية.

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

5. ممتلكات وآلات ومعدات

الأراضي المملوكة	المباني	السيارات	أجهزة الحاسب الآلي	الأثاث والتراكيبات والمعدات المكتبية	المجموع	
2.407.819	2.633.452	21.196	700.639	1.129.738	6.892.844	التكلفة في 31 ديسمبر 2018
-	10.379	20.299	9.199	30.238	70.115	الإضافات
2.407.819	2.643.831	41.495	709.838	1.159.976	6.962.959	في 31 ديسمبر 2019
-	23.423	-	31.796	34.050	89.269	الإضافات
2.407.819	2.667.254	41.495	741.634	1.194.026	7.052.228	في 31 ديسمبر 2020
-	1.387.772	16.012	622.560	1.061.237	3.087.581	الاستهلاك المتراكم في 31 ديسمبر 2018
-	47.494	3.724	40.632	26.345	118.195	الاستهلاك للسنة
-	1.435.266	19.736	663.192	1.087.582	3.205.776	في 31 ديسمبر 2019
-	49.444	5.673	47.031	28.597	130.745	الاستهلاك للسنة
-	1.484.710	25.409	710.223	1.116.179	3.336.521	في 31 ديسمبر 2020
2.407.819	1.182.544	16.086	31.411	77.847	3.715.707	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2020
2.407.819	1.208.565	21.759	46.646	72.394	3.757.183	في 31 ديسمبر 2019

تتضمن الأراضي المملوكة والمباني المدرجة ضمن بند ممتلكات وآلات ومعدات ما نسبته 28% من قيمة المبنى الجديد والأرض التي تم تشييده عليها، حيث تستخدمه الغرفة بشكل جزئي لإدارة عملياتها. أما الجزء المتبقي من قيمة ذات المبنى والذي يمثل نسبة 72%، فقد تم تصنيفه كعقارات استثمارية محتفظ بها لزيادة رأس المال وعائدات الإيجار.

خلال سنة 2019، أعادت إدارة الغرفة تقدير العمر الإنتاجي للمبنى الجديد، وخلصت إلى زيادته من 20 سنة إلى 40 سنة. لقد نتج عن هذا التغيير في التقدير المحاسبي انخفاض في الاستهلاك المحتسب لتلك السنة بمبلغ 87.209 دينار بحريني، تم إدراجه في بيان الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

6. عقارات استثمارية

المجموع	المبنى الجديد		المبنى القديم		
	المبنى	الأرض	المبنى	الأرض	
					التكلفة
20.717.078	6.771.734	6.191.536	1.814.168	5.939.640	في 31 ديسمبر 2018
28.935	26.690	-	2.245	-	الإضافات
20.746.013	6.798.424	6.191.536	1.816.413	5.939.640	في 31 ديسمبر 2019
60.232	60.232	-	-	-	الإضافات
20.806.245	6.858.656	6.191.536	1.816.413	5.939.640	في 31 ديسمبر 2020
					الاستهلاك المتراكم
5.382.726	3.568.558	-	1.814.168	-	في 31 ديسمبر 2018
122.295	122.130	-	165	-	الاستهلاك للسنة
5.505.021	3.690.688	-	1.814.333	-	في 31 ديسمبر 2019
127.591	127.141	-	450	-	الاستهلاك للسنة
5.632.612	3.817.829	-	1.814.783	-	في 31 ديسمبر 2020
					صافي القيمة الدفترية
15.173.633	3.040.827	6.191.536	1.630	5.939.640	في 31 ديسمبر 2020
15.240.992	3.107.736	6.191.536	2.080	5.939.640	في 31 ديسمبر 2019

تتضمن الأراضي المملوكة والمباني المدرجة ضمن بند ممتلكات وآلات ومعدات ما نسبته 28% من قيمة المبنى الجديد والأرض التي تم تشييدها عليها، حيث تستخدمه الغرفة بشكل جزئي لإدارة عملياتها. أما الجزء المتبقي من قيمة ذات المبنى والذي يمثل نسبة 72%، فقد تم تصنيفه كعقارات استثمارية محتفظ بها لزيادة رأس المال وعائدات الإيجار.

خلال السنة، قامت الغرفة بإعادة تقييم القيمة الدفترية للعقارات الاستثمارية التي تبلغ قيمتها الدفترية 12.131.176 دينار بحريني (2019): 12.131.176 دينار بحريني للأراضي و3.042.457 دينار بحريني (2019): 3.109.816 دينار بحريني للمباني. وفي رأي إدارة الغرفة، فإن القيمة الدفترية للعقارات الاستثمارية كما في 31 ديسمبر 2020 و2019 لم تنخفض، كما أن القيمة السوقية المقدره لهذه العقارات الاستثمارية، بناءً على تقدير الإدارة للقيم العادلة، بلغت 16.902.498 دينار بحريني (2019): 16.902.498 دينار بحريني).

خلال سنة 2019، أعادت إدارة الغرفة تقدير العمر الإنتاجي للمبنى الجديد، وخلصت إلى زيادته من 20 سنة إلى 40 سنة. لقد نتج عن هذا التغيير في التقدير المحاسبي انخفاض في الاستهلاك المحتسب لتلك السنة بمبلغ 224.252 دينار بحريني، تم إدراجه في بيان الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

تم تخصيص الاستهلاك للسنة على بنود المصروفات المبينة أدناه على النحو التالي:

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	
122.130	127.141	مصروفات المبنى الجديد (بيت التجار) (إيضاح 21)
165	450	مصروفات المبنى القديم (إيضاح 20)
122.295	127.591	

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

7. حق استخدام الموجودات

مبنى مستأجر	
	التكلفة
	عند تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) في 1 يناير 2019 وفي 31 ديسمبر 2020
59.569	
	الإطفاء المتراكم
	في 31 ديسمبر 2019
2.906	
2.906	الإطفاء المحتسب للسنة
	في 31 ديسمبر 2020
5.812	
	القيمة الدفترية
	في 31 ديسمبر 2020
53.757	
56.663	في 31 ديسمبر 2019

في 31 ديسمبر 2020، كان لدى الغرفة عقد إيجار مرتبط بمبنى مستأجر، حيث تكون مدفوعات الإيجار عبارة عن مدفوعات ثابتة فقط غير مرتبطة بعناصر متغيرة مثل التضخم وإيجارات السوق.

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	
6.816.249	7.846.727	الرصيد الافتتاحي
-	2.031.593	الإضافات خلال السنة
		(خسائر)/مكاسب القيمة العادلة غير المحققة
1.036.081	(66.572)	المعترف بها ضمن الدخل الشامل الآخر
(5.603)	(6.442)	صافي التغير خلال السنة
7.846.727	9.805.306	الرصيد الختامي

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - تابع

تتمثل استثمارات الغرفة فيما يلي:

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	
		تحليل الاستثمارات:
2.986.305	2.841.619	أسهم مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية
4.860.422	6.963.687	صناديق مدارة
7.846.727	9.805.306	

إن الاستثمارات المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مثبتة بالعملة التالية:

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	العملة
4.860.422	6.963.687	الدولار الأمريكي
2.986.305	2.841.619	الدينار البحريني
7.846.727	9.805.306	

تستند القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة على أسعار السوق المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، بينما تتألف الصناديق المدارة من محفظة سندات دين/صكوك محلية سيادية.

يتم قياس الاستثمارات في الصكوك لدى بيت التمويل الكويتي والبالغ قدرها 1.653.743 دينار بحريني بالقيمة العادلة، وهي مصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وبالرغم من أن هذه الاستثمارات لها تواريخ استحقاق مختلفة تقع في الفترة ما بين سنة 2021 وحتى سنة 2025، ترى الإدارة أن هذه الاستثمارات تعتبر ذات سيولة عالية لأنه يمكن سحبها في أي وقت معين، وليس لها أي فترة إقفال.

9. ذمم تجارية مدينة وأخرى

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	
604.789	658.238	ذمم إيجارات مدينة
(182.216)	(198.850)	ناقصاً: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
422.573	459.388	
473.476	556.502	أرباح مستحقة
269.135	532.570	مبالغ مدفوعة مقدماً
70.920	26.600	رسوم عضوية مستحقة الدفع من وزارة التجارة والصناعة والسياحة
1.236.104	1.575.060	

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

9. ذمم تجارية مدينة وأخرى - تابع

إن التغير في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مبين كالتالي:

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	
203.551	182.216	الرصيد الافتتاحي
-	40.706	المخصص للسنة
(21.335)	(24.072)	عكس مخصص أنتفى الغرض منه
182.216	198.850	الرصيد الختامي

إن ذمم الإيجارات المدينة عادةً ما تكون ذات فترات ائتمان تصل لغاية 30 يوماً، وهي مثبتة بشكل أساسي بالدينار البحريني. إن سياسة الغرفة لا تتضمن الحصول على ضمانات مقابل ذمم الإيجارات المدينة، وبالتالي، فهي جميعها غير مضمونة.

تطبق الغرفة النهج المبسط للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة بالنسبة لذمم الإيجارات المدينة. لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع ذمم الإيجارات المدينة بناءً على مخاطر الائتمان والأعمار المماثلة.

تستند معدلات الخسارة المتوقعة إلى خسائر الائتمان التاريخية التي تعرضت لها الغرفة على مدار عدد من السنوات السابقة لنهاية الفترة. يتم بعد ذلك تعديل معدلات الخسارة التاريخية للحصول على المعلومات الحالية والمستقبلية حول عوامل الاقتصاد الكلي التي من شأنها التأثير على عملاء الغرفة. حددت الغرفة الناتج المحلي الإجمالي للبلد الذي تعمل فيها الغرفة كعامل قياس رئيسي.

على هذا الأساس، تم تحديد مخصص الخسارة المتوقعة لمدى الحياة فيما يتعلق بذمم الإيجارات المدينة، كما في 31 ديسمبر 2020 و2019 على النحو التالي:

31 ديسمبر 2020	متأخرة لمدة 0 - 30 يوماً	متأخرة لمدة 31 - 60 يوماً	متأخرة لمدة 61 - 180 يوماً	متأخرة لمدة 181 - 360 يوماً	متأخرة لأكثر من 360 يوماً	المجموع
معدل الخسارة المتوقعة	0.16%	1.37%	2.78%	50.18%	72.10%	
إجمالي ذمم الإيجارات المدينة	85.013	24.784	164.680	51.392	332.369	658.238
مخصص الخسارة	139	339	2.818	6.317	189.237	198.850

31 ديسمبر 2019	متأخرة لمدة 0 - 30 يوماً	متأخرة لمدة 31 - 60 يوماً	متأخرة لمدة 61 - 180 يوماً	متأخرة لمدة 181 - 360 يوماً	متأخرة لأكثر من 360 يوماً	المجموع
معدل الخسارة المتوقعة	3.64%	0.43%	5.59%	20.43%	56.59%	
إجمالي ذمم الإيجارات المدينة	54.471	21.970	149.732	117.534	261.082	604.789
مخصص الخسارة	1.985	95	8.368	24.012	147.756	182.216

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

10. ودائع قصيرة الأجل

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	
11.057.052	9.410.722	ودائع قصيرة الأجل

إن نسبة الفائدة المحتسبة على الودائع قصيرة الأجل تتراوح ما بين 3.5% و5% سنوياً (2019: 4% و5% سنوياً). وتستحق هذه الودائع قصيرة الأجل خلال 360 يوماً أو أقل. إن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020 فيما يخص الودائع قصيرة الأجل بلغ 89.278 دينار بحريني (2019: 120.897 دينار بحريني).

11. نقد وأرصدة لدى البنوك

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	
2.442.115	1.286.255	أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك
988	793	نقد في الصندوق
2.443.103	1.287.048	
(3.530)	(3.203)	ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
2.439.573	1.283.845	

إن أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك لا تحتسب عليها فوائد.

12. الاحتياطي الرأسمالي

يتمثل حساب الاحتياطي الرأسمالي في المبالغ المحولة في السنوات السابقة من الفائض المتراكم لدى الغرفة لغرض مواجهة الخطط التوسعية المستقبلية للغرفة. كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، بلغ رصيد حساب الاحتياطي الرأسمالي 602.543 دينار بحريني (2019: 602.543 دينار بحريني).

13. احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء

يتمثل حساب احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء في المبالغ المستلمة المحتفظ بها من أجل أعمال مشاريع التوسعة والبناء لدى الغرفة. كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ رصيد احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء 4.500.000 دينار بحريني (2019: 4.500.000 دينار بحريني).

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

14. احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

إن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات يشمل المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات والتي يتم إدراجها في الدخل الشامل الآخر. كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات 2.456.135 دينار بحريني (2019: 2.522.707 دينار بحريني).

15. احتياطي الأعمال الخيرية

خلال السنة، لم يتم تحويل أية مبالغ لحساب احتياطي الأعمال الخيرية، حيث بلغ رصيد هذا الاحتياطي 177.150 دينار بحريني (2019: 177.150 دينار بحريني).

16. التزامات عقود الإيجار

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	
59.119	58.209	في 1 يناير
(4.950)	(5.400)	مدفوعات عقود الإيجار
4.040	3.942	مصروفات الفوائد
58.209	56.751	في 31 ديسمبر
(1.458)	(1.562)	ناقصاً: الجزء المتداول من التزامات عقود الإيجار
56.751	55.189	الجزء غير المتداول من التزامات عقود الإيجار
تحليل الاستحقاق - التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة:		
31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	
5.400	5.400	أقل من سنة واحدة
21.600	22.950	ما بين سنة وخمس سنوات
78.300	71.550	أكثر من خمس سنوات
105.300	99.900	مجموع التزامات عقود الإيجار غير المخصومة

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

17. منافع نهاية الخدمة للموظفين

الموظفون البحرينيون

إن المساهمات التي قامت بها الغرفة فيما يتعلق بنظام التقاعد للمواطنين البحرينيين المدار من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مملكة البحرين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بلغت 175.537 دينار بحريني (2019: 163.259 دينار بحريني).

الموظفون الأجانب

إن التغيير في الالتزام المتعلق بمكافأة نهاية الخدمة والذي ينطبق على الموظفين الأجانب مبين كالتالي:

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2019	
16.223	14.181	الرصيد الافتتاحي
4.807	7.730	المستحقات للسنة
(6.849)	(2.478)	المبالغ المدفوعة خلال السنة
14.181	19.433	الرصيد الختامي
89	88	عدد الموظفين العاملين بالغرفة

18. ذمم تجارية دائنة وأخرى

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2019	
293.822	230.031	ذمم تجارية دائنة
22.374	75.194	إيرادات مؤجلة
173.323	156.968	مخصص رواتب إجازات الموظفين وتذاكر السفر
796.111	263.107	مصروفات مستحقة ومطلوبات أخرى
1.285.630	725.300	

يتم سداد الذمم التجارية الدائنة بشكل عام في غضون 30 إلى 60 يوماً من تاريخ فاتورة المورد، وهي مثبتة بشكل أساسي بالدينار البحريني.

19. إيرادات ورسوم تحصيل الاشتراكات

تمثل إيرادات الاشتراكات المبالغ المتحصلة من الأعضاء سنوياً. يتم تحصيل رسوم الاشتراكات عن طريق وزارة التجارة والصناعة والسياحة ("الوزارة") مقابل رسوم تحصيل. بلغت رسوم الاشتراكات 634.130 دينار بحريني (2019: 1.047.938 دينار بحريني). نظراً للتأثيرات المترتبة على جائحة كورونا ومن أجل تخفيف الأعباء على أعضائها، قررت الغرفة إعفائهم من تسديد رسوم الاشتراكات خلال الفترة من 1 أبريل 2020 حتى 31 مارس 2021 بما يعادل 1.200.000 دينار بحريني. وفقاً للتقارير المستلمة من الوزارة، فقد بلغ عدد الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم خلال العام 40.376 عضواً (2019: 40.987 عضواً).

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

20. إيرادات ومصروفات المبنى القديم

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	
		إيرادات المبنى القديم
41.324	9.000	إيجارات المبنى
250	-	خدمات الإيجارات
60	41.040	إيجار مواقف السيارات
8.400	8.400	إيجار القاعات والإعلانات
50.034	58.440	مجموع الإيرادات
		مصروفات التشغيل للمبنى القديم
(6.813)	(6.804)	الرواتب والإجازات والحقوق
(24.209)	(8.222)	مصروفات الكهرباء والماء
(3.552)	(2.641)	مصروفات صيانة المصاعد والتكييف
(5.745)	(3.607)	مصروفات الصيانة والتنظيف
(165)	(450)	الإستهلاك (إيضاح 6)
(644)	(576)	مصروفات التأمين
(1.091)	(542)	مصروفات أخرى
(42.219)	(22.842)	مجموع المصروفات
7.815	35.598	صافي الإيرادات من المبنى القديم

21. إيرادات ومصروفات المبنى الجديد (بيت التجار)

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	
		إيرادات المبنى الجديد
520.044	479.196	إيجارات المبنى
51.674	50.619	خدمات الإيجارات
11.910	13.200	إيجار مواقف السيارات
583.628	543.015	مجموع الإيرادات
		مصروفات التشغيل للمبنى الجديد
(30.539)	(31.311)	مصروفات الحراسة والأمن
(51.245)	(40.315)	مصروفات الكهرباء والماء
(22.183)	(22.712)	مصروفات التنظيفات
(2.913)	(2.820)	مصروفات التأمين
(21.795)	(25.721)	مصروفات التكييف
(14.539)	(13.083)	مصروفات المصاعد
(4.490)	(8.481)	مصروفات أجهزة الإنذار والحريق
(50.966)	(52.556)	مصروفات الصيانة
(6.534)	(4.610)	مصروفات أخرى
(122.130)	(127.141)	الإستهلاك (إيضاح 6)
(327.334)	(328.750)	مجموع المصروفات
256.294	214.265	صافي الإيرادات من المبنى الجديد

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

22. إيرادات الإستثمارات والودائع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	
535.530	473.111	إيرادات الفوائد البنكية
289.244	374.863	أرباح صناديق مدارة
130.012	124.543	أرباح أسهم
954.786	972.517	

23. إيرادات أخرى

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	
-	324.530	منح حكومية
44.938	46.237	إيرادات متنوعة
3.300	6.900	إيرادات المناقصات
38.274	-	عكس مخصص خسائر ائتمانية متوقعة انتفى الغرض منه
86.512	377.667	

24. تكاليف الموظفين

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	
1.392.879	1.503.140	الرواتب والأجور
163.259	176.611	مصرفات التأمينات الإجتماعية
100.502	106.558	مصرفات التأمين الصحي للموظفين
58.104	36.234	مكافآت المتقاعدين
20.347	36.677	مصرفات أخرى
14.933	2.729	مكافآت الموظفين
14.310	-	مصرفات التوظيف
13.453	2.894	مصرفات الدورات التدريبية
4.807	7.730	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
1.782.594	1.872.573	

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

25. مصروفات عمومية وإدارية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	
9.120	360.000	تبرعات
32.291	62.873	مصروفات الحاسوب
47.866	46.615	مصروفات الدراسات والاستشارات الإقتصادية
34.563	39.297	مصروفات البريد والهاتف والفاكس والإنترنت
42.112	39.244	مصروفات إعلانات
27.850	38.925	مصروفات تغيير هوية الغرفة
-	37.631	مصروفات وسائل الإعلام
81.873	32.388	مصروفات خدمات مهنية
-	27.837	مصروفات كوفيد-19
30.157	24.079	مصروفات الكهرباء والماء
23.682	23.250	مصروفات أخرى
48.312	13.090	مصروفات القرطاسية والمطبوعات
19.261	12.970	مصروفات مكتب الغرفة
9.645	9.771	مصروفات تنظيفات
1.769	3.415	رسوم اشتراكات
408.501	771.385	

دعماً لجهود الحكومة في مواجهة جائحة كورونا، ساهمت الغرفة بمبلغ 300 ألف دينار بحريني لحملة "فيينا خير"، حيث تم تحويل المبلغ آنف الذكر إلى حساب (الحملة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا كوفيد 19). كما ساهمت الغرفة بمبلغ 60 ألف دينار بحريني إلى محافظة العاصمة - وزارة الداخلية، وذلك دعماً لسعيها في تشييد مخيم لإيواء العمالة الأجنبية.

26. المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

يتم اعتبار الأطراف كأطراف ذات علاقة عندما يكون لأحد الأطراف قدرة السيطرة على الطرف الآخر، أو عندما يمارس نفوذ مؤثر على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. يندرج ضمن الأطراف ذات العلاقة كل من أعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة العليا، وأفراد أسرهم المقربين، وتلك المنشآت الأخرى التي تكون لدى الغرفة أو أعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة العليا وأفراد أسرهم المقربين القدرة على ممارسة نفوذ مؤثر فيها أو يمكن أن تتأثر بشكل جوهري من قبل تلك الأطراف. إن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مصرحة من قبل الإدارة وتم إبرامها على أساس تجاري منصف.

فيما يلي ملخص لأهم الأرصدة والمعاملات التي تم إبرامها مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر:

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	الأرصدة مع الأطراف ذات علاقة
7.982	34.356	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة
13.315	20.935	مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	المعاملات مع الأطراف ذات علاقة
124.370	163.950	رواتب ومنافع الإدارة التنفيذية
22.903	2.218	مخصصات المشاركات والإدارة العليا
85.667	180.506	شراء سلع وخدمات - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا
63.629	49.374	إيرادات إيجارات - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

27. الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر

الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي تشتمل على نقد وأرصدة لدى البنوك، وودائع قصيرة الأجل، وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وضم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً، وضم تجارية دائنة وأخرى باستثناء منافع الموظفين. إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالأساليب المتبعة عند الاعتراف بالأدوات المالية قد تم الإفصاح عنها كلاً على حدة في البند الخاص بها.

إدارة حقوق الأعضاء

إن الهدف الأساسي من إدارة حقوق الأعضاء لدى الغرفة يتمثل في التأكد من المحافظة على نسبة كافية لتدعيم أعمالها وتعزيز عوائد الأعضاء. تقوم الغرفة بإدارة هيكل حقوق الأعضاء لديها، كما تقوم بإجراء التعديلات اللازمة عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية. لم يتم إجراء أية تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و2019.

إن الغرفة تقوم بمراقبة حقوق الأعضاء عن طريق استخدام نسبة المديونية، وهي عبارة عن صافي المديونية مقسوماً على مجموع حقوق الأعضاء مضافاً إليه صافي المديونية. تضم الغرفة ضمن صافي المديونية الذمم التجارية الدائنة والأخرى، والتزامات عقود الإيجار، مخصوماً منها النقد والأرصدة لدى البنوك. أما حقوق الأعضاء فتتضمن الفائض المتراكم والإحتياطيات الأخرى المنسوبة للأعضاء.

31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	
1.285.630	725.300	ذمم تجارية دائنة وأخرى
58.209	56.751	التزامات عقود الإيجار
(2.439.573)	(1.283.845)	ناقصاً: نقد وأرصدة لدى البنوك
(1.095.734)	(501.794)	صافي الفائض
40.276.274	40.216.546	مجموع حقوق الأعضاء
39.180.540	39.714.752	مجموع حقوق الأعضاء وصافي المديونية
-	-	نسبة المديونية

كما في 31 ديسمبر 2020 و2019، لا يوجد لدى الغرفة صافي مديونية. وعليه، لم يتم احتساب نسبة المديونية.

إدارة المخاطر تتم من قبل إدارة الشؤون المالية في الغرفة وفقاً لسياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. تقوم إدارة الشؤون المالية بالغرفة بتقييم المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية في الغرفة. ويوفر أعضاء مجلس الإدارة مبادئ إدارة المخاطر بصورة عامة، بالإضافة إلى سياسات تغطي مجالات معينة.

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

27. الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر - تابع

الأدوات المالية الرئيسية

إن الأدوات المالية الرئيسية المستخدمة من قبل الغرفة، والتي تنشأ منها مخاطر الأدوات المالية هي كالتالي:

▲ موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

▲ ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً

▲ ودائع قصيرة الأجل

▲ نقد وأرصدة لدى البنوك

▲ ذمم تجارية دائنة وأخرى باستثناء منافع الموظفين

يوضح البيان التالي ملخصاً للأدوات المالية المحتفظ بها مصنفة طبقاً لفئتها كما في 31 ديسمبر 2020:

الموجودات المالية	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	9.805.306	-
ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً	-	1.042.490
ودائع قصيرة الأجل	-	9.410.722
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	1.283.845
مجموع الموجودات المالية	9.805.306	11.737.057

المطلوبات المالية	مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة
ذمم تجارية دائنة وأخرى باستثناء منافع الموظفين	493.138
مجموع المطلوبات المالية	493.138

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

27. الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر - تابع

الأدوات المالية الرئيسية - تابع

ويوضح البيان التالي ملخصاً للأدوات المالية المحتفظ بها مصنفة طبقاً لفتتها كما في 31 ديسمبر 2019:

الموجودات المالية	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7.846.727	-
ذمم تجارية مدينة وأخرى بإستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً	-	966.969
ودائع قصيرة الأجل	-	11.057.052
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	2.439.573
مجموع الموجودات المالية	7.846.727	14.463.594
المطلوبات المالية		
ذمم تجارية دائنة وأخرى بإستثناء منافع الموظفين		1.089.933
مجموع المطلوبات المالية		1.089.933

مخاطر الائتمان هي المخاطر الناجمة عن فشل أحد الأطراف بالوفاء بالتزاماته المالية في ميعاد استحقاقها مما يتسبب في تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان من النقد والأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل والتدفقات النقدية التعاقدية لاستثمارات الديون المدرجة بالتكلفة المطفأة، وكذلك التعرضات الائتمانية للعملاء، بما في ذلك الذمم المدينة غير المسددة. يتم الاحتفاظ بالأرصدة البنكية والودائع قصيرة الأجل لدى بنوك محلية وغير محلية تتمتع بتصنيفات ائتمانية جيدة. كما أن استثمارات الغرفة محتفظ بها لدى بنوك تتمتع بتصنيفات ائتمانية جيدة وشركات أخرى مدرجة في أسواق الأوراق المالية. إن تركيزات مخاطر الائتمان فيما يتعلق بذمم الإيجارات المدينة محدودة بسبب العدد الكبير لعملاء الغرفة. تطبق الغرفة المنهج المبسط للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة بالنسبة لجميع الذمم التجارية المدينة. علاوة على ذلك، تعتبر استثمارات الدين بالتكلفة المطفأة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة. بسبب هذه العوامل، تعتقد الإدارة بأنه لا توجد مخاطر ائتمان إضافية على المبالغ المخصصة لمواجهة الخسائر الناتجة من عدم تحصيل ذمم الإيجارات المدينة لدى الغرفة.

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

27. الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر - تابع

لا تقوم الغرفة بالدخول في عقود مشتقات مالية من أجل إدارة مخاطر الائتمان، على الرغم من أنه في بعض الحالات المحدودة، قد تتخذ الغرفة خطوات لتخفيف هذه المخاطر إذا كانت متركزة بشكل كافي. وتمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لتعرض الغرفة لمخاطر الائتمان. يوضح البيان التالي الإفصاحات الكمية لمقدار التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالموجودات المالية.

31 ديسمبر 2020		
الموجودات المالية	القيمة الدفترية	الحد الأقصى للتعرض للمخاطر
ذمم تجارية مدينة وأخرى بإستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً	1.042.490	1.042.490
ودائع قصيرة الأجل	9.410.722	9.410.722
نقد وأرصدة لدى البنوك	1.283.845	1.286.255
مجموع الموجودات المالية	11.737.057	11.739.467

31 ديسمبر 2019		
الموجودات المالية	القيمة الدفترية	الحد الأقصى للتعرض للمخاطر
ذمم تجارية مدينة وأخرى بإستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً	966.969	966.969
ودائع قصيرة الأجل	11.057.052	11.057.052
مجموع الموجودات المالية	14.463.594	14.466.136

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطرة تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن الودائع قصيرة الأجل تدر عوائد بمعدلات تتراوح ما بين 3.5% و5% سنوياً (2019: تتراوح ما بين 4% و5% سنوياً). وفي رأي الإدارة، فإن الموجودات والمطلوبات الأخرى لدى الغرفة، ليست حساسة لمخاطر سعر الفائدة. إن التأثير الافتراضي على الأرباح عند زيادة أو انخفاض سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساسية سيبلغ حوالي 94.107 دينار بحريني (2019: 110.571 دينار بحريني).

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

27. الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر - تابع

مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الغرفة لصعوبة في توفير الأموال اللازمة لسداد الإلتزامات المصاحبة للأدوات المالية. قد تنتج مخاطر السيولة من عدم القدرة على بيع موجودات مالية معينة بالسرعة المناسبة وبقيمة تقارب قيمتها العادلة.

تقوم إدارة الغرفة بمراقبة مخاطر السيولة على أساس منتظم للمساعدة في التأكد من توافر الأموال الكافية من أجل الوفاء بجميع الإلتزامات عند استحقاقها.

يبين الجدول التالي الإستحقاقات التعاقدية (تمثل التدفقات النقدية التعاقدية غير المضمومة) للمطلوبات المالية غير المشتقة على أساس أقرب تاريخ يمكن أن يطلب من الغرفة أن تقوم فيه بتسديد المدفوعات.

المجموع	أقل من سنة	
		في 31 ديسمبر 2020
493.138	493.138	أدوات مالية غير معرضة للفائدة
المجموع	أقل من سنة	
		في 31 ديسمبر 2019
1.089.933	1.089.933	أدوات مالية غير معرضة للفائدة

مخاطر الأسعار هي مخاطر تعرض الغرفة للتغيرات في أسعار الأوراق المالية المدرجة في الأسواق النشطة بسبب الاستثمارات التي تحتفظ بها الغرفة والمصنفة في بيان المركز المالي كموجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر. لإدارة مخاطر الأسعار الناشئة عن الاستثمارات في الأسهم المدرجة والسندات، تقوم الغرفة بتنويع محفظتها. ويتم تنويع المحفظة وفقاً للحدود التي تضعها الغرفة.

إن تحليل حساسية القيمة العادلة للاستثمارات موضح على النحو التالي:

التأثير على حقوق الأعضاء		مقدار التغير	الوصف
31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020		
149.315	142.081	5% -/+	موجودات مالية مدرجة في أسواق الأوراق المالية من خلال الدخل الشامل الآخر

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

27. الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر - تابع

المخاطر السوقية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية معينة نتيجة للتغيرات في معدلات الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، ومخاطر أسعار الأسهم. تراقب الغرفة عن كثب قوى ومتغيرات السوق وتقوم بتعديل الاستراتيجية بشكل مناسب للحد من المخاطر السوقية.

مخاطر العملة هي المخاطر الناتجة عن التقلبات في القيمة لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تحتفظ بها الغرفة، مقومة بشكل رئيسي بالدينار البحريني والدولار الأمريكي. إن معاملات الغرفة بالعملات الأجنبية يتم إبرامها بشكل رئيسي بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي واللذين يرتبطون بشكل فعال بالدولار الأمريكي. وعليه، تم تقييم احتمالية تعرض الغرفة لمخاطر العملة من قبل الإدارة بأنها ضئيلة.

مخاطر الاستثمار هي مخاطر عدم اليقين بشأن المنافع المستقبلية التي يمكن تحقيقها من الاستثمار. تمتلك الغرفة سياسات واضحة بالنسبة لإدارة مخاطر الاستثمار. تغطي هذه السياسات مستويات سلطة الاستثمار وممارسات تقييم الاستثمار. كما تقوم إدارة الشؤون المالية بالغرفة بدراسة تأثير المعاملات على بيان المركز المالي للغرفة، كما تقوم بمراقبة أداء المحفظة الاستثمارية بصفة مستمرة. وتتم مراجعة كل طلب استثمار من قبل جهة مختصة، وذلك بناءً على حجم وطبيعة المعاملة. ويتم إجراء التقييم العادل للاستثمارات على أساس ربع سنوي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم الحصول عليه لبيع موجودات أو الذي سيتم دفعه لنقل إلزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

إن الأدوات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري تشمل الذمم التجارية المدينة والأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً، والنقد والأرصدة لدى البنوك، والودائع قصيرة الأجل، والذمم التجارية الدائنة والأخرى باستثناء منافع الموظفين. ترى الإدارة أنه ونظراً للطبيعة القصيرة الأجل لهذه الأدوات المالية، فإن القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2020 و2019.

يبين الجدول التالي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري جنباً إلى جنب مع وسائل التقييم والمدخلات غير الملحوظة الهامة المستخدمة في تحديد قياس القيمة العادلة للأدوات المالية إضافة إلى العلاقة المتبادلة بين المدخلات غير الملحوظة والقيمة العادلة:

العلاقة المتبادلة بين المدخلات غير الملحوظة والقيمة العادلة	المدخلات غير الملحوظة الهامة	وسائل التقييم المستخدمة والمدخلات الرئيسية	مستوى التسلسل الهرمي	القيمة العادلة في 31 ديسمبر	موجودات غير مالية
علاقة إيجابية بين معدلات السوق والقيم العادلة.	معدلات السوق الحالية.	تقارير تقييم من جهات مستقلة.	المستوى الثاني	15.173.633 :2019 (15.240.992)	عقارات استثمارية

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

27. الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر - تابع

قياس القيمة العادلة - تابع

العلاقة المتبادلة بين المدخلات غير الملحوظة والقيمة العادلة	المدخلات غير الملحوظة الهامة	وسائل التقييم المستخدمة والمدخلات الرئيسية	مستوى التسلسل الهرمي	القيمة العادلة في 31 ديسمبر	
					موجودات مالية
لا ينطبق.	لا ينطبق.	أسعار الأسهم المدرجة في أسواق الأوراق المالية.	المستوى الأول	2.841.619 (2.986.305:2019)	أسهم مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية
كلما ارتفع معدل نمو الإيرادات، ارتفعت القيمة العادلة.	معدلات نمو الإيرادات والأرباح المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار المعرفة الإدارية والخبرة بظروف السوق المتعلقة بتوجهات مجالات الأعمال المماثلة.	تقييم صافي الموجودات والتقييم المقدم من قبل مديري الصناديق.	المستوى الثاني	6.963.687 (4.860.422:2019)	صناديق مدارة

لم تكن هناك أية تحويلات بين المستويات خلال السنة.

يوضح الجدول التالي التسوية بين الرصيد الافتتاحي والختامي للقيمة العادلة للأدوات المالية التابعة لمدخلات المستوى الثاني:

صناديق مدارة		
31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2020	
4.386.296	4.860.422	الرصيد الافتتاحي
-	2.031.593	الإضافات خلال السنة
479.729	78.114	مكاسب القيمة العادلة غير المحققة
(5.603)	(6.442)	صافي التغير خلال السنة
4.860.422	6.963.687	الرصيد الختامي

الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 (المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

28. الأحداث بعد فترة إعداد التقرير

أعلنت منظمة الصحة العالمية عن تفشي فيروس تاجي مستجد عُرف بإسم (كوفيد - 19) باعتباره جائحة خلال السنة السابقة وحتى الآن، ومازال الفيروس يستمر في الانتشار على نطاق عالمي. إن تفشي هذا الفيروس دفع العديد من البلدان إلى اتخاذ العديد من التدابير التقييدية مثل الحد من السفر، وتقليل ساعات العمل وتنفيذ عمليات الإغلاق، وذلك للسيطرة على انتشاره. لقد تسبب هذا الأمر في تعطيل العديد من الأنشطة التجارية، وأثر على العديد من الصناعات والاستثمارات في السندات والأسهم خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

حتى بعد نهاية السنة ولحد هذه اللحظة، لازالت القيود المتعلقة بكوفيد19- مستمرة في التأثير على الموقع الجغرافي الذي تعمل فيه الغرفة. إن مدى تعطيل عمليات الغرفة جراء غير واضح ويصعب تقديره. وتقوم الإدارة بتقييم الوضع بشكل فعال، وستتخذ الإجراءات التخفيفية اللازمة لتقليل تأثير ذلك على عمليات الغرفة، والمركز المالي والسيولة في السنة المالية 2021.

بخلاف ما ورد أعلاه، لم تقع أية أحداث بعد 31 ديسمبر 2020 وقبل تاريخ إصدار هذا التقرير من المتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على هذه البيانات المالية.